الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٥٨
المعقودة يوم الجمعة
١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيد غوجرال (الهند)
(نائب الرئيس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

البند ١٧٥ من جدول الأعمال

إجراءات طارئة لمكافحة غزو الجراد في افريقيا: مشروع قرار (A/48/L.22)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
اسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن البند ١٧٥ قد أدرج على جدول الأعمال يوم الأربعاء، ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر، وأن الجمعية قد قررت النظر فيه بأسرع ما يمكن نظرا لطابعه المُلح.

وقد أعلمت الجمعية في ذلك الحين بأن أزمع تحديد جلسة هذا الصباح موعدا للنظر في البند ١٧٥ على أساس أنه لن يكون موضع مناقشة، وأن الجمعية سيكون معروضا عليها مشروع قرار للنظر فيه. ومشروع القرار هذا مطروح الآن على الجمعية، وهو وارد في الوثيقة A/48/L.22.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر الذي سيعرض مشروع القرار.

السيد لعمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
يشرفني ويسعدني أن أقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.22، المعنون "اجراءات طارئة لمكافحة غزو الجراد في افريقيا" بالنيابة عن جميع الدول الافريقية الأعضاء في الأمم المتحدة وبالنيابة أيضا عن الدول التالية: الاتحاد الروسي، واسبانيا، وألمانيا، وايرلندا، وأيسلندا، وايطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، والدانمرك، والسويد، والصين، وفرنسا، وفنلندا، وكندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان. وتعد قائمة الدول المشاركة في مشروع القرار، كافية بحد ذاتها للتدليل على الاهتمام الكبير الذي يولى للمسألة.

وعند هذه النقطة، اسمحوا لي أن أعرب لكم يا سيدي الرئيس عن تقديري البالغ وامتناني لمساعدتكم القيمة، التي ستجعل من الممكن البت بسرعة في هذه المسألة الملحة المعروضة على الجمعية اليوم.

إن طلب إدراج هذا البند الإضافي على جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة تبرره الخطورة الفائقة والأخطار الحقيقية التي يشكلها بلاء غزو الجراد في افريقيا، الأمر الذي يقتضي اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي.

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.58
17 December 1993

ARABIC

93-87217(A)

وتأييدا لهذا الطلب، تلقى الأمين العام رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ من رئيس المجموعة الافريقية. وقد أرفقت بهذه الرسالة مذكرة تفسيرية صدرت بوصفها الوثيقة A/48/245.

إن بلاء غزو الجراد الذي يصيب بشكل متكرر مناطق شاسعة من افريقيا، وخاصة منطقة الساحل السوداني ومنطقة المغرب، تترتب عليه في كل مرة عواقب واسعة النطاق على اقتصادات البلدان المتضررة. إن أبعاد ظاهرة غزو الجراد المدمرة هذا العام لا تقل بل تزيد عما عُرف في الماضي. وتقدم لنا أحدث المعلومات من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وصفا تفصيليا لتدهو الحالة في افريقيا، وهي تشير إلى أن حملات مكافحة الجراد لم تنجح حتى الآن في وقف الغزو، وذلك خاصة بسبب الوسائل المحدودة المتاحة للبلدان المتضررة. وتصف هذه المعلومات أيضا تردي الناتج الزراعي، والتدهور البيئي، وتشريد السكان المتضررين الأمر الذي قد يستمر لعدة سنوات.

وحيال هذا الوضع الذي يدعو إلى القلق؛ وجهت منظمة الأغذية والزراعة، عن طريق مديرها العام، نداء إلى المجتمع الدولي في ٢ آب/أغسطس من هذا العام، تحذر فيه من تردي الحالة في البلدان المتضررة وتبرز ضرورة القيام بإجراءات دولية طارئة لوقف غزو الجراد في افريقيا.

وفضلا عن ذلك، فإن بلدان المنطقة إدراكا منها للأخطار الحقيقية والتهديدات المحتملة للطبيعة ولاقتصادات البلدان المتضررة، قد استجابت بإجراء تحديد دقيق لوسائل العمل المتوفرة لها لمواجهة هذا الخطر سويا. فقد عقد وزراء الزراعة المسؤولين عن مكافحة الجراد في بلدان الساحل السوداني والمغرب اجتماعا غير عادي في الجزائر في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بنية تنسيق جهودهم وتنبيه المجتمع الدولي مرة أخرى للمخاطر المحتملة والأخطار الحقيقية التي ينوء بها كاهل البلدان المتضررة في أعقاب هذه الكارثة الطبيعية. وقد أسفرت أعمال هذا الاجتماع الوزاري عن اعتماد خطة عمل الطوارئ التي وضعها خبراء من المنطقة في يومي ١ و ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في تونس والتي نشرت في وثيقة الأمم المتحدة A/C.2/48/6. إلا أن الوسائل التي عبأتها البلدان المتضررة تبدو اليوم غير كافية للتغلب على هذا الغزو ومعالجة آثاره. ومن هنا أصبح دعم المجتمع الدولي أمرا جوهريا.

ويسعدني أن ألاحظ أن المجتمع الدولي لم يقف أبدا موقف اللامبالاة من النداءات الموجهة إليه في كل مرة يظهر فيها هذا البلاء. ولا يساورنا شك في أن المجتمع الدولي سيضطلع اليوم أيضا بواجب التضامن بنفس السرعة المعهودة وبنفس مستوى الدعم. ونحن نرحب بالتأييد الذي أبداه لهذه المبادرة الكثيرون من أعضاء المجتمع الدولي. ونأمل أن يترجم هذا الإعراب عن التعاطف والتضامن إلى إجراءات عملية وفعالة لتلبية توقعات البلدان المتضررة.

ويهدف مشروع القرار المعروض على الجمعية اليوم إلى إعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي، وخاصة التزام شركائنا من البلدان المتقدمة النمو، ومنظومة الأمم المتحدة، بالدعم الكامل لبرامج مكافحة الجراد التي تضطلع بها البلدان المتضررة على الصُعد الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية. كما يهدف أيضا إلى إشراك منظومة الأمم المتحدة بأسرها على نحو أكبر في هذه المهمة، وخاصة منظمة الأغذية والزراعة التي يُطلب إليها اليوم أن تنفذ على وجه السرعة خطة عمل الطوارئ، وأن تضطلع بأي أنشطة تكميلية تساعد على التحكم في الحالة في بلدان خط المواجهة.

وفضلا عن، فإن مشروع القرار هذا وقد أخذ في الاعتبار تدهور الحالة، يطلب إلى المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بالتعاون مع الأمين العام، إبقاء المسألة قيد النظر المستمر وتنظيم مؤتمر لإعلان التبرعات في أقرب وقت ممكن في الربع الأول من عام ١٩٩٤، وذلك بغية تعبئة ما يلزم من الموارد المالية والموارد الأخرى، لمساعدة البلدان المتضررة مساعدة فعالة في الجهود التي تبذلها لمكافحة غزو الجراد في القارة الافريقية.

إن مشروع القرار الذي تتناوله الجمعية اليوم كان موضع مشاورات واسعة النطاق. ونأمل أن يبدي المجتمع الدولي مرة أخرى تضامنه مع افريقيا وأن يلقى النداء الداعي إلى التضامن الاستجابة المتوقعة بالاعتماد السريع لمشروع القرار هذا بتوافق الآراء، مما يمكن كل بلداننا ومنظومة الأمم المتحدة من القيام دون إبطاء بتعبئة الوسائل اللازمة لتنفيذ خطة العمل الطارئة لدعم البلدان المتضررة على وجه السرعة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/48/L.22.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار A/48/L.22 (القرار ٢٠/٤٨).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٧٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤٤ من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ: تقرير الأمين العام (A/48/536).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/48/536 هو أول تقرير شامل يقدم إلى الجمعية العامة منذ اتخاذ القرار ١٨٢/٤٦ قبل عامين، وقيام الأمين العام بعد ذلك بإنشاء إدارة الشؤون الإنسانية.

ونحن نشعر باغتباط إذ نلاحظ أن هذه الإدارة استطاعت منذ إنشائها قبل ١٨ شهرا أن تيسر استجابة منسقة وحسنة التوقيت على نطاق المنظومة كلها للاحتياجات الإنسانية لنحو ٥٨,٥ مليون شخص في حالات طوارئ معقدة وقعت في ٢٦ بلدا، بالإضافة إلى ضحايا ١٠٧ كوارث طبيعية.

وسنشرع اليوم في مناقشة التحديات التي تواجه عملية تنسيق هذه الاستجابات الإنسانية. ويصف التقرير المعروض على الجمعية العامة الدروس المستفادة من التجربة المكتسبة منذ إنشاء هذه الإدارة التي يرأسها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية السيد يان إلياسون. ويحدد التقرير بشكل مجمل المجالات الهامة التي يلزم أن تنظر فيها الجمعية العامة بغية إعطاء توجيهات إضافية ووضع توصيات ملائمة لتعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة لحالات الطوارئ، وخصوصا الحالات الناجمة عن الصرعات المحتدمة، التي يزداد عددها، في شتى أنحاء العالم.

وأود أن أقترح، إذا لم يكن هناك أي اعتراض، قفل قائمة المتكلمين في المناقشة المتعلقة بهذا البند الساعة ١٢/٠٠ ظهر اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أرجو إذن من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة إدراج أسمائهم بأسرع ما يمكن.

السيد راي كوردوبا (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):
بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ وجمهورية الصين الشعبية، أود أن أشكر الأمين العام ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية السيد يان إلياسون على التقرير الذي عرض يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر عن أنشطة الإدارة المتصلة بتنسيق المساعدة الإنسانية.

وأود أن أتناول بند جدول الأعمال المعروض علينا اليوم في إطار قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ والاستنتاجات التي خلص إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء التنسيقي من دورته الأخيرة.

لقد بذلنا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي الجمعية العامة وقتا قيما في استعراض آليات تنسيق المساعدة الإنسانية بكل جوانبها ذلك أنه نظرا لكون الكوارث الطبيعية وغيرها من ضروب حالات الطوارئ أشياء لا تعترف بالمسافات ولا تحتمل التأخير، فإننا نعتبر من الضروري أن تكون هذه المساعدة فعالة إلى أقصى حد ممكن. فالمساعدة الإنسانية ذات أهمية حيوية لضحايا الكوارث، ولا بد إذن من أن تقدم وفقا لمبدأي الحياد والنزاهة، ومع الاحترام المستمر لسيادة الدول التي تقع فيها الكوارث، ولسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

وتوفر الجمعية العامة للأمم المتحدة الآليات الضرورية لتحسين المساعدة الإنسانية وضمان جعل الاستجابة حسنة التوقيت في مناطق الكوارث. وفي مقدمة هذه الآليات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، والنداءات الموحدة، والصندوق الدائر المركزي للطوارئ، ومنسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ، الذي يضطلع بدور حيوي نظرا لأنه يتعين عليه ليس فقط أن ينسق العمل في حالات الكوارث، بل أيضا أن يوحد النداءات، والأهم من كل شيء أن يحصل على

التمويل اللازم لضمان تمكين الآلية كلها من العمل بل من العمل قبل فوات الأوان.

لقد دل إنشاء هذه الأدوات على أنها بالغة الفعالية والضرورة. فقد زادت الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث على مدار السنة الماضية مما أثر على الملايين من البشر في كل أنحاء العالم. فمنذ اتخاذ القرار ١٨٢/٤٦ قدمت المعونة من المجتمع الدولي لما يزيد على ١٣٠ حالة من حالات الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة. ولسنا نعرف كم عدد الكوارث أو حالات الطوارئ الأخرى التي مرت دون أن يلحظها أحد لأنها لم تكن محط اهتمام دولي. وأشير هنا إلى "حالات الطوارئ الصامتة" التي تمر دون أن يلتفت إليها أحد نظرا لأن العالم أصبح معتادا على العيش معها لأنها لا تحظى باهتمام وسائط الإعلام، ومعظم حالات الطوارئ تلك ناجمة عن الفقر، والتخلف، وعدم بلوغ مستويات المعيشة الدنيا. ولا بد من ربط حالات الطوارئ تلك بمفهومي الإنعاش والتنمية بعد الإغاثة الطارئة. ولا بد من معالجتها في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وتزويدها بسرعة بموارد من قبيل الموارد التي يتيحها الصندوق الدائر. وليس هناك معنى للاستجابة لكارثة ما في الوقت المناسب إذا لم توفر للسكان المنكوبين الوسيلة اللازمة بعد ذلك لإعادة بناء الحد الأدنى من البنى الأساسية الضرورية للحياة وللحصول على الخدمات الأساسية والوصول إلى أماكن العمل والعودة إلى ديارهم إذا كانوا قد شردوا منها.

وينبغي أيضا أن تنظر الجمعية العامة في ما يسمى بحالات الطوارئ المعقدة ومعظمها ينطوي على تدخلات عسكرية، وأزمات سياسية، وعمليات لحفظ السلام. ولا بد من أن تحظى حالات الطوارئ تلك بالاهتمام الواجب على نطاق المنظومة كلها دون أن يغيب ولو للحظة واحدة عن نظر إدارة الشؤون الإنسانية الاهتمام الواجب تكريسه في الوقت نفسه للكوارث الطبيعية. وهناك آليات لضمان العمل السريع في هذه الحالات، ونحن لا نرى حاجة إلى ربطها بهيئات أخرى - كمجلس الأمن - من أجل حصول العمل الفوري. فالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هما الهيئتان الملائمتان في المنظومة اللتان يمكن للبلدان المنكوبة أن توجه من خلالهما نداءاتها عند حدوث حالات طوارئ كهذه.

وعلى إدارة الشؤون الإنسانية أن تعمل وفقا للولاية المسندة إليها من هاتين الهيئتين وبالتنسيق مع الوكالات الأخرى في المنظومة من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات التي أثبتت فائدتها. وعندما تنطوي إحدى حالات الطوارئ على عملية لحفظ السلام، فإن الحاجة تزداد إلى احترام مبدأ النزاهة. ويجب عدم ربط العمل العسكري بالمساعدة الإنسانية، وألا تكون المساعدة الإنسانية مشروطة أو موصولة بشيء آخر. ويجب أن يحصل كل الأشخاص المتأثرين بالصراع على المساعدة.

وعلى الرغم من أن هناك حاجة إلى وجود منسق للعمل الجماعي، فإننا نؤكد أنه بالنسبة لحالات الطوارئ المعقدة التي تنطوي على عمليات لحفظ السلام، يتعين أن يكون منسق العملية الإنسانية شخصا آخر خلاف منسق عملية حفظ السلام، وإلا فإن طابع الحياد أو النزاهة قد يفتقد.

وينبغي تحسين التنسيق على الصعيد الميداني. ويتحمل البلد المنكوب المسؤولية الأساسية عن تنسيق المعونة الإنسانية بمساعدة منسق من منظومة الأمم المتحدة لمعاونة حكومة البلد المنكوب على توجيه المعونة المقدمة من كل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والبلدان المانحة. إن ما توفر فعلا من هذا التنسيق كان ناجحا، ومع ذلك فإن من الواجب تحسينه.

يجب على كل وكالة أن تعمل في سياق الولاية الممنوحة لها من قبل الجمعية العامة وفي المجالات التي تتمتع فيها بميزة نسبية. وينبغي تجنب الازدواجية والمعوقات وبصفة خاصة إيجاد أي مستويات جديدة من البيروقراطية.

وفي هذا السياق، فإننا نطالب باستعراض المبلغ المحدد للصندوق الدائر المركزي للطوارئ. لقد أثبت هذا الصندوق الذي أنشئ برأسمال قدره ٥٠ مليونا من الدولارات أن له فوائد جمة للوكالات التي تتعامل معه. فقد منح الصندوق منذ إنشائه في أيار/مايو ١٩٩٢، ٥٢,٦ مليون دولار، واسترد ٢٢,٥ مليون دولار. ونظرا لتزايد لجوء الوكالات الى الصندوق في المراحل الأولى من حالات الطوارئ ولأن استرداد الأموال يتم على نحو أبطأ، يصبح من الواجب زيادة موارد الصندوق. إننا نطلب الى الأمين العام أن يستعرض الحالة، وأن يقدم الى الجمعية العامة توصية بشأن حجم الزيادة التي يحتاجها الصندوق، على أن نذكر أن الزيادة في استخدام الصندوق ستكفل لبعض الهيئات، مثل المنظمة الدولية للهجرة فرصة الاستفادة منه.

وبالمثل أكدت آلية النداءات الموحدة أنها إحدى أدوات التنسيق الأكثر فعالية. إن النداءات الموحدة تبنى على أساس الزيارات الميدانية والتشاور مع الهيئات المختصة في الأمم المتحدة ومع جهات مثل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الأخرى المانحة للمعونات. ويسرنا أن إدارة الشؤون الإنسانية، بالاشتراك مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تقوم في الوقت الراهن باستعراض المبادئ اللازمة لصياغة النداءات. وفي سياق هذه العملية نأمل أن تؤخذ بعين الاعتبار الواجب احتياجات البلدان المتضررة. كما نأمل بصفة خاصة أن تستشار الحكومات، لأن الحكومات هي في المحك الأخير أدرى جهة باحتياجات شعوبها.

إننا نطلب الى البلدان المانحة أن تستجيب بسرعة لهذه النداءات الموحدة، ففي حين أن عدد النداءات قد تزايد يبدو أن الاستجابة لها باقية على ما كانت عليه. وينبغي ألا تزداد الفجوة بين الطلبات والموارد الطوعية اتساعا لأن هذا من شأنه أن يضعف مصداقية أداة سعت الى إيجادها البلدان النامية.

أود أن أشير الى الأهمية التي توليها مجموعة الـ ٧٧ وجمهورية الصين الشعبية لمسألة الاستمرار. وينبغي أن تضطلع إدارة الشؤون الإنسانية ومديرها بدور أساسي في تنسيق أنشطة إعادة التأهيل والتنمية في المناطق المتضررة بالكوارث الطبيعية أو غيرها من الكوارث الأخرى الطارئة. إن آثار الكوارث الطبيعية تلمس بصورة أشد في البلدان النامية ليس لأن هذه الكوارث تكون أكثر حدة في الجنوب منها في الشمال ولكن لأن الفقر يجعل المنازل والبنى الأساسية في البلدان النامية أكثر تأثرا وتعرضا للدمار نتيجة للكوارث الطبيعية.

إن قدرة بلادنا على الاستجابة محدودة، وبعد وقوع الأزمة مباشرة يجد ملايين الأفراد أنفسهم يعيشون في شقاء بالغ. ولهذا السبب فإننا نحث إدارة الشؤون الإنسانية أن تستمر في تكريس اهتمامها لإعادة التأهيل والتنمية. ويجب على وكالات المنظومة أن تضع برامج طويلة المدى لإعادة التأهيل وإعادة البناء. ويجب أن توفر الادارة الموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف وأن تحث المنظمات غير الحكومية والحكومية على أن تحذو نفس الحذو. وينبغي تلافي حل فريق الطوارئ قبل أن يوضع برنامج ملموس لإعادة التأهيل والتنمية.

وأود أن أؤكد الأهمية التي توليها بلادنا لموضوع المساعدة الإنسانية. وتتعهد مجموعة الـ ٧٧ وجمهورية الصين الشعبية بالتعاون في تعزيز التنسيق في هذا الميدان.

السيد نوتيردايم (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد أصبح القرار ١٨٢/٤٦ نافذ المفعول منذ سنتين وقد أثبت هذا القرار أنه وثيقة أساسية كاملة لا غنى عنها. إننا نرحب بالانجازات التي تحققت في العامين الماضيين في مجال تنسيق الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بالاضافة الى الكمية الهائلة من العمل الذي قام به منسق الإغاثة الطارئة وموظفوه. إن المنسق، بالتزامه - الشخصي في كثير من الأحيان والذي لم يضن بشيء في سبيله - قد قدم إسهاما قيما في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الإنسانية.

لقد تناولنا على نحو شامل مسألة تنسيق المساعدة الانسانية فيما بين وكالات الأمم المتحدة المعنية وذلك في الدورة الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في تموز/يوليه الماضي. وتتضمن الاستنتاجات التي وافق عليها المجلس بشأن تنسيق المساعدة الإنسانية (١/١٩٩٣) عددا من التوصيات القيمة التي ترمي الى تحسين قدرة الأمم المتحدة على أن تستجيب، عن طريق ادارة الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، استجابة فعالة وآتية في حينها لحالات الطوارئ الرئيسية المعقدة وللكوارث الطبيعية.

وفي هذا السياق، نرحب بصفة خاصة بإصرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أن يشارك منسق الإغاثة الطارئة على نحو كامل في جميع خطط الأمم المتحدة للاستجابة للطوارئ المعقدة وذلك ضمانا للمراعاة التامة للمبادئ الإنسانية المتمثلة في توخي الحياد والنزاهة في منح المساعدات في حالة الطوارئ. كما اعترف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدوره في جوانب الدبلوماسية الإنسانية وبواجبه في تسهيل الدخول الى المناطق التي توجد فيها حالات طارئة.

وبالاضافة الى ذلك، فنحن نؤيد وجهة نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أهمية دور الأمين

العام، عن طريق منسق الإغاثة الطارئة، كما نؤيد خلوصه الى ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب، خاصة في سياق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، لحالات الطوارئ الرئيسية المعقدة - على أن تسند المسؤولية الأولى فيها للوكالات التشغيلية وذلك تحت الإشراف والتنسيق الكاملين لمنسق الإغاثة الطارئة. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لندعو الأمانة العامة الى إطلاعنا على الوضع القائم فيما يتعلق بتحقيق هذا الهدف. وسنقدر للأمانة العامة توفير هذه المعلومات لنا قبل انتهاء مناقشة هذا البند.

من الواضح أن نوعية التنسيق في الميدان هي التي تحدد الى درجة كبيرة نوعية استجابة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ الرئيسية والمعقدة، وللكوارث الطبيعية. ونحن نرحب بكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أحاط علما بعمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وفي نفس الوقت نرى أنه ينبغي لهذه اللجنة أن تجتمع على نحو أكثر تواترا، وأن تصبح محفل العمل المتضافر حقا في مواجهة حالات الطوارئ. إننا نحث وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية أن يقوم بإجراء إصلاحات هيكلية بحيث تتحول وحدة نيويورك الى خلية صغيرة وفعالة لصنع القرار، بينما تضطلع دوائر جنيف بدورها التشغيلي على نحو كامل. كما نحث على أن يتقرر على وجه السرعة الدور المحدد لكل شخص يعمل في الميدان في حالات الطوارئ.

والمناقشة في هذه الدورة للجمعية العامة يجب أن تعالج أساسا جانبين من المساعدة الإنسانية هما: أولا، تقييم الصندوق الدائر المركزي للطوارئ، وثانيا، مشكلة تمويل تنسيق الترتيبات خلال المرحلة الأولى لحالة الطوارئ.

والصندوق الدائر المركزي للطوارئ قد اتضحت فائدته خلال قرابة العامين اللذين يمثلان مدة وجوده. وهذه الآلية الذاتية التمويل قد استخدمتها الوكالات المختلفة على نطاق واسع. ومن الأساسي للحفاظ على أداء الصندوق وعمله أن يواصل تغذية نفسه بنفسه.

ولا نرى أن هناك ضرورة أساسية لزيادة رأسمال الصندوق. ونحن نعتقد أن الالتزام برد الأموال الى الصندوق لا يستوفى دائما بالسرعة الممكنة. وبالنظر الى هذه الحقيقية، نخشى أن يؤدي مجرد توسيع حجم الصندوق الى الأضرار بطابعه المتسم بالتجديد الذاتي. وفي ضوء الاحتياجات لا نرى ضرورة للحفاظ على عتبة أو حد أدنى قدره ١٥ مليون دولار. ونحن نرى أن هذا الرقم أعلى مما يجب. ويمكن أيضا النظر في اختصار مدة المهلة المسموح بها لرد الأموال الى الصندوق.

وأما عن مستخدمي الصندوق، فمن الواضح أننا لا نعترض على ضم المنظمة الدولية للهجرة الى عدادهم.

وقد لاحظنا تردد الإشارة مرارا وتكرارا الى مشكلة تمويل التنسيق خلال المرحلة الأولى لحالة الطوارئ. ومع ذلك، لم تقدم أدلة واضحة ومقنعة على ضرورة فتح قناة جديدة للتمويل. فإذا كانت هناك مشكلة، فمن المؤكد أنها لم تحدد. فهل هي تنشأ عندما لا يكون هناك وجود للأمم المتحدة؟ وهل تنشأ عندما يوجد تمثيل لعدد من الوكالات؟ وما هو نطاق الاحتياجات والمبالغ؟ وما هو مدى المرحلة الأولى؟ هذه أسئلة لا بد من الرد عليها أولا.

وما دام هناك العديد من نماذج التنسيق في الميدان، لا بد أن تكون الحالات التي تنشأ فيها هذه الحاجة الى التمويل حالات متعددة الأنواع. لذلك لا يمكن أن نستبعد في هذه المرحلة أي خيار، ومن السابق لأوانه أن تبت الجمعية العامة الآن في الأمر محبذة نهجا معنيا أو آخر. إننا نعتقد أن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات هي الإطار المحدد الذي ينبغي أن تدرس فيه هذه المشكلة. وينبغي أن تحدد اللجنة المشكلة بأسرع وقت ممكن، ثم تقترح لها بعض الحلول. إن من المستطاع توخي حلول مؤقتة، على أن تحدد تحديدا واضحا من حيث الزمن والنطاق.

وينبغي الاهتمام أيضا بتوقي الكوارث. وتقع على عاتق إدارة الشؤون الإنسانية بمهمة محددة في هذا الصدد من خلال أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. والهدف من التغيرات الأخيرة في الهياكل الداخلية لادارة الشؤون الإنسانية هو تحسين أدائها لمهامها في هذا المجال. وهذا يسعد الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، نود أن نزداد إطلاعا على الكيفية التي تخصص بها المهام في داخل الادارة نفسها.

وليست هناك حاجة الى إثبات فوائد قيام نظام للإنذار. ونلاحظ أن إدارة الشؤون الإنسانية تبذل العديد من الجهود لجمع ونشر المعلومات عن الكوارث أو حالات الطوارئ. وما دام من الممكن التنبؤ بالعديد من حالات الطوارئ، فإن المتعشم أن يكون بوسع الأمم

المتحدة أن تضع وتقيم في وقت مبكر الاجراءات والبرامج التي سيتعين عليها الاضطلاع بها. ومع ذلك ينبغي إقامة نظام أوطد لتوجيه هذه المعلومات وإبلاغها الى البلدان المانحة وبلدان المنطقة. ونحن نرحب بإنشاء فريق الأمم المتحدة الاحتياطي لتقييم الكوارث والتنسيق الذي تشارك فيه عدة بلدان أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ونأمل أن يتسنى لمركز العمليات أن يضطلع بمهامه في أقرب وقت ممكن. إن هذه العناصر التحضيرية، بالإضافة الى برنامج التدريب الخاص بإدارة الكوارث ستعزز الهيكل التنسيقي للأمم المتحدة.

ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن يتسنى للجمعية العامة خلال هذه الدورة التوصل الى حل واف لمسألة أمن العاملين في قطاع الشؤون الانسانية. فكثيرا ما يتعين الاضطلاع بالعمل الإنساني في ظروف لم يعد فيها وجود لأي جهة مسؤولة محددة بل أصبح يسودها حكم قطاع الطرق. ويواجه هذه المشكلة أيضا - والى حد أكبر في كثير من الأحيان - العاملون في المنظمات غير الحكومية. وذلك مدعاة لأسفنا ونحن ندين أي عمل موجه ضد أولئك الأشخاص.

ومن الصعب ضمان الأمن الوقائي في الميدان، ولكن من الممكن أن تضمن أمانة الأمم المتحدة الأمن الإداري. وتحقيقا لهذا الهدف، نرحب بالمبادرات المتخذة لتعزيز حماية العاملين في المجال الإنساني وفقا لقواعد القانون الدولي ومبادئه. ونأمل أن يتبين أن هذه التدابير الحمائية مرضية وأن المنظمات غير الحكومية ستستفيد بدورها من تدابير حمائية.

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، قد عالج بصورة مفصلة التواصل الى مرحلة إعادة التأهيل والتنمية. ومن الواضح أن كل حالة للمساعدة الإنسانية ليست إلا خطوة صوب الهدف النهائي المتمثل في التنمية المستدامة. ونلاحظ أنه يجري إنشاء أفرقة عمل على عدة مستويات للتصدي لهذا التواصل. ونحن نرحب بهذه الحقيقة، ونأمل أن يتم التنسيق بين أنشطتها على وجه كامل. ولا يمكن الاضطلاع بالمساعدة الإنسانية بمعزل عن غيرها، وينبغي أن تسير أعمال هذه الأفرقة على نحو يمكن إدراجه وتبريره في إطار جهود التنمية الأوسع نطاقا. ومن ثم، فإننا نؤيد تمام التأييد جهود الفريق العامل للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بهذا الموضوع، ونحن نتطلع باهتمام بالغ الى النتائج التي سيسفر عنها عمله.

والاتحاد الأوروبي يرحب بالقرار ٧/٤٨ بشأن المساعدة في إزالة الألغام، ونعتقد أن الاهتمام الذي توليه الأمم المتحدة لهذه المشكلة المدمرة سيسهم في التنمية المستدامة للمناطق المتضررة.

البارونة شوكر أوف واليزي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يسعدني أن أعلن عن التأييد الكامل للمملكة المتحدة للبيان الممتاز الذي أدلى به توا الممثل الدائم للرئاسة البلجيكية للاتحاد الأوروبي.

قبل قرابة عام على وجه التحديد خاطبت الجمعية العامة في نفس هذا الموضوع الذي تنظر اليوم فيه وهو: كيف نزيد تنسيق استجابة الأمم المتحدة الإنسانية لحالات الطوارئ. وقلت حينئذ أن إدارة الشؤون الإنسانية التي كانت قد بلغت من العمر تسعة أشهر لا غير قد عمدت بالنار لا الماء. وبعد عام، يبدو أن ألسنة اللهب في هذا العماد الناري لم تخمد.

فالعديد من حالات الطوارئ التي كنا نواجهها حينئذ لا تزال تمثل تحديا لنا. ففي الصومال، ويوغوسلافيا السابقة لا يزال المدنيون الأبرياء يقاسون من جراء الصراع. والقائمة تزداد طولا كل يوم تقريبا. ففي أنغولا، وجورجيا، والسودان، وأرمينيا، وأذربيجان، وبوروندي، وطاجيكستان، وفي العديد من الأماكن الأخرى، لا تزال أهوال الصراع تصيب حياة الأشخاص العاديين. فهؤلاء هم الذين يصدق عليهم وصفهم بأنهم من تواجدوا في المكان غير المناسب في الوقت غير المناسب. ومن يعانون من الكوارث الطبيعية تتحطم حياتهم مثل من يعانون من لا إنسانية الإنسان في معاملة أخيه الإنسان، سواء بسواء. وكارثة الزلزال المروعة التي وقعت في ماهاراشترا في أيلول/سبتمبر إنما هي تذكرة كئيبة بذلك.

ونحن نرحب بهذه الفرصة السانحة لإعادة النظر بعد إثنى عشر شهرا في استجابة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ، وبخاصة أعمال إدارة الشؤون الإنسانية. وينبغي ألا نهون أبدا من شأن المطالب الواقعة على الادارة وكل وكالات الأمم المتحدة للشؤون الانسانية. إن هذه المطالب فيها إجهاد شديد لنظام الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، وبالأحرى للمانحين على المستوى الثنائي. والموظفون بإدارة الشؤون الانسانية والوكالات يعملون بتفان وجلد في ظروف تكون عادة بالغة الصعوبة وكثيرا ما تكون محفوفه كذلك بالأخطار.

ويخشى أننا نتوقع أكثر مما يستطاع وبأسرع مما يستطاع في صدد تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة الانسانية. فلم يمض على وجود ادارة الشؤون الانسانية سوى عام ونصف فقط. وعليها أن توصل نفسها بوكالات عديدة أخرى. بعضها أقل استعدادا من البعض الآخر لتنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة المعقدة وتعزيزها. ودور الدول الأعضاء ليس محاولة ادارة هذه المنظومة كما لو كانت وحدة مصغرة. ولكننا مازلنا نعتقد أن القرار ١٨٢/٤٦، الذي أنشئت بمقتضاه ادارة الشؤون الانسانية، لا يزال أساسا سليما يبنى عليه. ومع الزيادة المستمرة في عدد حالات الطوارئ الانسانية، تزداد الحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى التنسيق الفعال.

وهناك العديد من التدابير البسيطة والمباشرة التي يمكن اتخاذها لتبسيط الاجراءات وتنسيق عمل المنظومة بشكل أفضل. والاستنتاجات المتفق عليها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف في تموز/يوليه توفر إطارا جيدا للعمل. ولا أزمع مناقشة هذه النتائج بالتفصيل، فالأعضاء يعرفونها جيدا. ولكنني سأتعرض لأربعة عناصر رئيسية في هذا الإطار.

الأول هو قيام اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بدور مركزي أنشط. وينبغي للجنة أن تجتمع على نحو أكثر تواترا إذا كان لها أن تحقق أمكاناتها بصفتها المحفل الرئيسي لتنسيق نظام الأمم المتحدة الانساني. ويجب أن تتسم قراراتها بقدر أكبر من التوجه العملي، وأن تبلغ بسرعة وفعالية إلى عمليات الأمم المتحدة الميدانية. ولاستكمال عمل اللجنة، يجب على الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالشؤون الانسانية أن يجتمع أيضا على نحو أكثر تواترا وأن يركز اهتماماته بشكل أفضل.

ثانيا، يجب ادخال التعديلات على الصندوق الدائر المركزي للطوارئ لكي يصبح أكثر فعالية. ويجب إعادة النظر في التعليمات المالية بقصد السماح بسرعة الصرف بأقل قدر ممكن من العراقيل البيروقراطية. وإذا ما أدخلت علي الصندوق التعديلات الصحيحة، تسنى له أن يصبح أداة مالية فائقة القيمة تستخدمها وكالات الأمم المتحدة في المراحل المبكرة للطوارئ. ومازلنا نؤمن بوجوب الحفاظ على الطبيعية الدائرة للصندوق، التي تعطيه المرونة والاستمرارية الأساسيتين.

ثالثا، يجب تحسين عملية إعداد وعرض النداءات الموحدة. ونظام النداءات الموحدة ابتكار قيم. وينبغي إعداد النداءات عن طريق ادارة الشؤون الانسانية، والوكالات، والأطراف المانحة، والمنظمات غير الحكومية على المستوى الميداني. وهذا يكفل توضيح الاحتياجات الحقيقية. ويجب أن يكون هناك تحديد أفضل للأولويات في النداءات بحيث تلبى أولا أشد الاحتياجات. ولكن من الحيوى أن تجري هذه العملية التشاورية بسرعة. ويجب ألا تؤدي إلى الابطاء في اتاحة الأموال للوكالات التي تكون في أمس الحاجة إليها. والأطراف المانحة المستجيبة للنداءات مسؤولة بنفس القدر عن الوفاء بسرعة بأي تعهدات تكون قد قطعتها على نفسها.

رابعا، يجب على وكيل الأمين العام وإدارته الاضطلاع بشكل متزايد بدور الداعية للعمل الانساني على جميع المستويات داخل منظومة الأمم المتحدة. إن من الصعب - ان لم يكن من المستحيل - الفصل بين القضايا الانسانية والسياسية في حالات الطوارئ المعقدة. ولهذا يجب ادماج الاعتبارات الانسانية في كل خطوة من عملية صنع القرار.

لهذه الأسباب. تعتقد المملكة المتحدة اعتقادا راسخا أنه يجب على ادارة الشؤون الانسانية أن تواصل الاحتفاظ بوجود قوى في نيويورك، حيث يسهل على موظفيها الوصول إلى المؤسسات الرئيسية في الأمم المتحدة.

إن دور الادارة حاسم في الترويج للقضية الانسانية داخل منظومة الأمم المتحدة. وادارة الشؤون الانسانية بحاجة إلى قاعدتها في جنيف كذلك. وهذا أمر أساسي إذا أردنا تحقيق تنسيق أفضل بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية ـ وبخاصة لجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية. ونحن بحاجة إلى تحسين قدرة كل جزء معني من أسرة الأمم المتحدة على الإسهام في زيادة فعالية استجابة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ. وادارة الشؤون الانسانية تكونت، لا لتعمل في الميدان في حالة الطوارئ، بل لتضمن أن تقوم وكالات الأمم المتحدة معا بإيصال الغوث الذي تكون الحاجة ماسة إليه.

وستظل جنيف قاعدة لجوانب عمل الادارة التي تمكنها من الاسهام الفعال في تنسيق أنشطة

الغوث في الميدان. والقرار ١٨٢/٤٦ لم يتوخ في ادارة الشؤون الانسانية أن تكون وكالة تشغيلية بل جهازا تيسيريا. ولانزال ننظر إلى دور الادارة في هذا الضوء ومن آن إلى آخر سيكون للادارة دور تنسيقي تضطلع به في الميدان. ولهذا نرحب بالاتفاق الذي أبرم مؤخرا بين الادارة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، والذي يحدد إطار عمل واضح للترتيبات الميدانية للأمم المتحدة في حالات الطوارئ. ومن المهم أن تركز ادارة الشؤون الانسانية الآن عملها وأولوياتها على نحو يدعم مهامها المركزية لكي لا تستنفد مواردها المحدودة بالفعل.

وهنا، أود أن أشيد بالأبطال المجهولين في ادارة الشؤون الانسانية. هؤلاء هم الناس الذين راحوا يعملون في هدوء، ويحرزون تقدما حقيقيا في تنفيذ كثير من التوصيات المحددة التي نص عليها القرار ١٨٢/٤٦: فرع تخفيف حدة الكوارث وأمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، اللذان يضطلعان بعمل ممتاز في التأهب للكوارث؛ وفريق الأمم المتحدة الاحتياطي للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث؛ وبرنامج التدريب على ادارة الكوارث المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي وادارة الشؤون الانسانية؛ والموظفون الذين أنشأوا سجل مخزونات الطوارئ. هذه مجالات عمل غير براقة من زاوية نظر وسائط الإعلام، إلا أن أوجه النجاح الصامتة هذه تثبت أن إدارة الشؤون الانسانية إدارة قادرة على العمل، وأنها تعمل بالفعل.

لهذا تواصل المملكة المتحدة تأييدها التام لادارة الشؤون الانسانية. وكما سمعت الجمعية، فإن هذا التأييد تشاركها فيه كل دول الاتحاد الأوروبي، لقد كان إنشاء الادارة وتعيين منسق للاغاثة الطارئة خطوتين مبتكرتين. ومازلنا نؤمن بهذه الابتكارات. وبصفتنا مجتمعا دوليا، فاننا مدينون للذين يعانون في حالات الطوارئ بالعمل على تحسين أداء نظام الأمم المتحدة الانساني. وسنسعى جاهدين لتحقيق هذا الهدف، بالاشتراك مع ادارة الشؤون الانسانية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية.

السيد ألبين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يود وفد بلدي أولا أن يتقدم بالشكر إلى الأمين العام على تقريره، وإلى السيد يان الياسون، وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية ومنسق الاغاثة الطارئة على المعلومات الاضافية التي قدمها.

ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به هذا الصباح الرئيسي الحالي لمجموعة الـ ٧٧.

إن توفير المساعدة الانسانية نشاط لاتضارعه أنشطة أخرى كثيرة في توضيح القيمة العظيمة لمقاصد الأمم المتحدة. وقبل عامين، وبعد مفاوضات طويلة، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨٢/٤٦ الذي أرست به إطار عمل لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في تنسيق هذه المساعدة وتوزيعها.

إن المكسيك تؤكد مجددا دعمها الكامل لروح ونص المبادئ الواردة في هذا القرار بيد أننا نلاحظ بقلق أنه يوجد ميل إلى إعطاء ما يسمى بالطوارئ المعقدة أولوية على الكوارث الطبيعية والطوارئ الأخرى. وثمة أهمية تتجاوز أمر المناقشات والتصورات الخاصة بماهية ما يشكل حالة طارئة، هي أهمية التزام الأمم المتحدة الدقيق بمبادئ الانسانية والحياد والنزاهة، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول التي تقدم إليها المعونة. وهذه هي الطريقة الوحيدة للحفاظ على الطبيعة الإنسانية الحقة للمساعدة.

إن القرارات المتعلقة، بالمساعدة الانسانية يجب أن تتخذها الهيئات ذات الصلة وحدهما، أي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، نظرا للطبيعة الاجتماعية والانسانية أساسا للعمل المضطلع به. والالتزام بالمبادئ واحترام المسؤولية الملقاة على عاتق هاتين الهيئتين سيعززان ثقة المجتمع الدولي واطمئنانه إلى الطبيعة الانسانية للمساعدة التي تقدمها المنظمة.

ويعتقد وفد بلدي أن الأمم المتحدة إذا انحصر اهتمامها في المساعدة، فهي لن تحقق أهدافها إلا جزئيا. ونحن نعتقد أن جزءا كبيرا من آثار الكوارث الطبيعية يمكن تخفيفه، وبعض أسباب ما يسمى بالطوارئ الأخرى يمكن تقليلها، لو أسهمت الأمم المتحدة في تحقيق نظام عالمي أكثر عدلا.

وفي هذا السياق، لا يسعنا أن نخفي قلقنا إزاء إيلاء اهتمام أقل في تقارير الأمين العام الأخير لإعادة التأهيل والتنمية. وهذا شيء يجب تصويبه. إننا ندعو ادارة الشؤون الانسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إلى أن تعيدا الأولوية التي يجب في رأينا أن تبقى لهذين المجالين في خططهما وأعمالهما.

وأود الآن أن أؤكد على أهمية تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية سواء في الميدان، أو في المقر بقيادة الادارة. إننا نقدر التدابير التي اتخذتها مختلف وكالات الأمم المتحدة بغية تعزيز التنسيق، ونأمل في أن تتواصل هذه الجهود وأن يكتسي دور اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المزيد من الأهمية. أما في الميدان، فان البلد المعني يتحمل المسؤولية الرئيسية عن التنسيق العام للمساعدة الانسانية. ويجب على المنسق المقيم أن يضطلع بهذا الدور في إطار التعاون المشترك بين المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة.

إن المكسيك تعتبر أن إدارة الشؤون الانسانية يجب أن تقدم إسهاما أكثر دينامية في الأنشطة المضطلع بها في سياق العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، الذي سينعقد بمناسبته مؤتمر دولي في يوكوهاما، اليابان في العام المقبل.

أخيرا، نعتبر أيضا أن البند المدرج في جدول الأعمال بشأن تنسيق المساعدة الانسانية وتقارير الأمين العام ذات الصلة بند يمكن أن تناقشه الجمعية العامة كل سنتين بدلا من كل سنة، كما هو حادث حتى الآن.

السيد هومان - هيريمبرغ (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن هذا العقد الأخير من قرننا الحالي قد يذكر جيدا بوصفه فترة زمنية اتسمت، بعد الحرب الباردة، بتفكك الدول وبالصراعات الإثنية والكوارث الطبيعية المدمرة. إن بوروندي، ورواندا، والصومال، والبوسنة والهرسك، ومنطقة القوقاز، وبنغلاديش ليست إلا بعضا من الأمثلة. والمؤسف أن القائمة طويلة. إننا نشعر بالأسى إزاء ما تتركه الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الانسان من خسائر في الأرواح البشرية، ولا سيما الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الفادحة التي خلفتها في البلدان النامية.

في المناقشات التي سبقت اتخاذ القرار ١٨٢/٤٦، أيدت النمسا بشدة إنشاء آليات جديدة تمكن منظومة الأمم المتحدة من الاستجابة للطوارئ، سواء كانت طبيعية أو من صنع الانسان. ومنذ ذلك الوقت، فإن عدد الطوارئ الانسانية الكبير إلى حد لم يسبق له مثيل في شتى أنحاء العالم قد سبب إرهاقا شديدا للترتيبات الجديدة من حيث القضايا الإدارية والتشغيلية والسياسية.

ولدى استعراض جوانب التنسيق خلال الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تم فعلا إجراء شيء من التقييم للوضع مما يتجلى في الاستنتاجات المتفق عليها التي أسفرت عنها الدورة. ومع ذلك، يظل على هذه الدورة للجمعية العامة استعراض فعالية الترتيبات الراهنة، وبالتالي قياس الانجازات إزاء الأهداف المتوخاه في "القرار الأهلي".

وفي حين أن القرار قد لا يكون كاملا في بعض الجوانب، فإننا نعتقد أن مبادئه التوجيهية تظل صالحة كأساس كاف وأنها تتيح الأدوات اللازمة من أجل "تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ".

إننا نشعر بالتشجيع إزاء الجو السياسي الذي يحيط بمسائل المساعدة الانسانية. وبينما كان يتعين على المتفاوضين على القرار ١٨٢/٤٦ أن يواجهوا مسائل صعبة تتعلق بالسيادة، فقد تبين في المرحلة التنفيذية أن المشاكل الحقيقية مشاكل تتعلق بالأحرى بالموارد والتنسيق، ولو إننا يجب ألا نقلل من قدر المشاكل الأخرى المتبقية، لا سيما المشاكل المتعلقة بامكانية الوصول.

وفيما يتعلق بالتنسيق، فإننا ندرك أنه قد أحرز بعض التقدم على مدى العامين الماضيين، وهذا ما يشير إليه أيضا تقرير الأمين العام. ومع ذلك، يجب القيام بمزيد من العمل للارتقاء باستجابة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ إلى مستوى التحديات المتزايدة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن التنفيذ الكامل لاستنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يحقق الكثير، ونأمل في أن يخصص الوقت الكافي لاستعراضها خلال الدورة العادية عام ١٩٩٤.

وبإنشاء منصب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، تم الاعتراف بأهمية هذا الموضوع، وجرى تعزيز الوعي العام به بدرجة كبيرة. إننا نشيد بوكيل الأمين العام إلياسون على إدراج عدد من المسائل الوظيفية في صدارة جدول الأعمال السياسي للدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، أود أن أنوه أيضا بموضوع إزالة الالغام، وهذا مجال لم تركز عليه الجمعية العامة بصراحة لأول مرة إلا خلال الدورة الحالية، وبموضوع المشردين داخليا، وتوفير الأمن لموظفي الشؤون الانسانية؛ والدعوة للولاية الانسانية للأمم المتحدة.

إن إنشاء ادارة الشؤون الانسانية كان القصد منه

توفير هيكل داعم للمنسق. وفي الوقت نفسه، فقد أوجدت بذلك بيروقراطية ليست بالضرورة، بحكم طبيعتها، عاملا ميسرا للاستجابة للطوارئ.

وما زال غير واضح تقسيم المسؤوليات داخل إدارة الشؤون الانسانية وفيما بين مقري الادارة في نيويورك وجنيف. وقد أدى ذلك إلى الكثير من أوجه القصور في الأداء، كما أدى إلى حالات من سوء الفهم والشعور بالإحباط. ونحن نحث منسق المساعدة الغوثية في حالات الطوارئ على الاستمرار في النظر في أمر هذا الجانب، آخذا بعين الاعتبار المزايا النسبية لكل من نيويورك وجنيف.

كما نقترح، عندما يحسم الأمر، أن يأذن الأمين العام لمنسق الإغاثة الطارئة بأن يفوض مكتب الادارة في جنيف سلطة تتناسب مع مسؤولياته. وفي الوقت ذاته، نأمل إدخال المزيد من التحسينات على آليات التنسيق والادارة في المقرين وعلى الأصعدة الميدانية، وأن تستعين ادارة الشؤون الانسانية بموظفين من ذوي الخبرة الحقة في ادارة الطوارئ.

ونعتقد أنه ينبغي أن يكون الهدف الأسمى للادارة هو توفير القيادة نيابة عن الأمين العام، والقيام بدور المسهل والمنسق نيابة عن المجتمع الدولي. وهذا يعني أيضا أن المنسق وادارته لا بد أن يحظيا بأكبر قدر من التعاون في شراكة مع أصحاب الأدوار الأخرى في المنظومة.

وتكتسي العلاقة بين مساعدة الطوارئ الانسانية وبين المسائل السياسية وحفظ السلم أهمية حيوية وبوجه خاص في الحالات التي تتشابك فيها الأبعاد السياسية والانسانية. وفي تلك الحالات، من الضروري أيضا إيلاء الاهتمام إلى الحاجة إلى ضمان صفة الحياد في مساعدة الطوارئ.

ومن الواضح أن التعاون في ظل الشراكة أمر مطلوب من أجل الأداء السليم للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفريقها العامل. وهذه في واقع الأمر الآلية الرئيسية للتنسيق بين الوكالات، لذلك ينبغي أن تتصرف بتوجه عملي في صدد قضايا السياسة العامة المتصلة بالمساعدة الانسانية، وأن تصوغ استجابات منسقة وآتية في حينها للأمم المتحدة في مواجهة الكوارث وحالات الطوارئ المعقدة الكبرى.

ولما كان جميع أعضاء اللجنة مسؤولين بنفس القدر عن أدائها الفعال، فإننا نشجعهم على تكثيف نظرهم لموضوعات مثل تقسيم العمل وترتيبات التنسيق الميدانية، وإدارة المعلومات والتدريب على ادارة الكوارث، والفجوات في الاستجابة للطوارئ، والتواصل البالغ الأهمية بين مساعدة الطوارئ والتنمية الطويلة الأمد.

وفيما يتصل بهذا التواصل، نعتقد أن المسألة ينبغي تناولها على صعيد تشغيلي داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك فيما بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، والمانحين الثنائيين والمنظمات غير الحكومية، بما يؤدي إلى إدراج هذا المفهوم في الأنشطة الانمائية للأمم المتحدة.

وكما لاحظنا من قبل، فإن الطلبات الموجهة للمجتمع الدولي من أجل مساعدة الطوارئ قد بلغت مستويات لم يسبق لها مثيل. وفي الوقت ذاته فإن القدرات القائمة للوفاء بها تواجه إرهاقا شديدا فالموارد المتاحة للاستجابة ليست موارد بلا حدود. لذلك ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لتدابير خفض تكاليف عمليات الإغاثة وتدابير تجنب التكاليف عن طريق التحذير المبكر والدبلوماسية الوقائية والتنمية الوقائية.

وفي حين تبينت فائدة الصندوق الدائر المركزي للطوارئ، نشاطر الرأي القائل بأنه من الممكن تحسين أدائه عن طريق ترشيد إجراءاته وكفالة سداد المبالغ المقرضة في مواعيد استحقاقها.

وفيما يتصل بعملية النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات، نلاحظ من تقرير الأمين العام أنه سيولى المزيد من الاهتمام للأولويات الممنوحة لأنشطة على أساس تقديرات شاملة وواقعية للاحتياجات الغوثية.

وتقرير الأمين العام يبين بوضوح أن الكوارث الطبيعية المباغتة والطوارئ المماثلة لا تزال تشكل شاغلا رئيسيا للمجتمع الدولي. ونحن نوافق على أن الهدف الرئيسي للادارة ينبغي أن يكون القيام بدور حفاز في النهوض باستراتيجيات التخفيف من حدة الكوارث - أي اتقاء الكوارث والتأهب لها - وخاصة في البلدان النامية.

وقد تم في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية إنجاز عمل بناء، كما أن المؤتمر العالمي القادم في يوكوهاما سيوفر حافزا إضافيا.

وفيما يتصل بمسألة الاستجابة للكوارث، اتخذ عدد من التدابير لتعزيز القدرات الاحتياطية. ويسر النمسا أن تشترك اشتراكا نشطا في هذه التدابير مثل إنشاء فريق الأمم المتحدة الاحتياطي للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث. وفي هذا السياق استضافت حكومة النمسا، ونظمت، بالاشتراك مع الادارة، عملية محاكاة لجهود الإغاثة بعد زلزال كبير، وهي المحاكاة المعروفة بـ "عملية ٩٣".

وهذا التدبير والتدابير الأخرى لبناء قدرة احتياطية لا ينبغي أن يقتصر تطبيقها على استخدامها في الاستجابة للكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد ينبغي الاشارة أيضا إلى إعداد مبادئ توجيهية تشغيلية لاستعمال أجهزة الدفاع العسكري والمدني في توصيل المساعدة الغوثية عقب حدوث طوارئ على نطاق واسع.

وفي أعقاب الأحداث التي وقعت مؤخرا في جورجيا، اشترك أفراد من القوات المسلحة النمساوية في عملية نفذت برعاية الادارة لتوصيل المساعدة المطلوبة على نحو عاجل للسكان المدنيين الذين كانوا يعانون الأمرين.

وقبل عامين، أعلن المجتمع الدولي بشكل قاطع أن المساعدة الانسانية تكتسي أهمية حيوية بالنسبة لضحايا الكوارث والطوارئ، وأن هذه المساعدة ينبغي تقديمها وفقا لمبادئ الانسانية والحياد وعدم التحيز.

والأمين العام ذاته ذكرنا بأن الحق في المساعدة الانسانية لا يزال يمثل قضية حيوية وبأن الأمر يتطلب قيادة في مجال الدبلوماسية الانسانية لمعالجته نيابة عن منظمات الأمم المتحدة التشغيلية؛ وفي هذا السياق تم التشديد، عن حق، على ضرورة الحصول على إمكانية الوصول إلى السكان المتأثرين بالطوارئ، حيثما تحول بعض الظروف دون تقديم المساعدة الانسانية.

ونحن نوافق تماما على هذا التشديد، ولكن ما هو واقع الحال في البوسنة والهرسك؟ في هذا الشتاء، إن الوصول إلى الضحايا سيكون مسألة حياة أو موت. والقانون الدولي والقانون الانساني الدولي وضعا معايير واضحة في هذا الصدد أيضا. وببساطة فإن من غير المقبول أن هذه المعايير لا تحترم فعلا.

وقد لاحظنا في هذا الصدد أن السيدة أوغاتا، بوصفها رئيسة الفريق العامل المعني بالقضايا الانسانية في المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، قامت أمس، بحضور رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية، بتوقيع إعلان هام مع ممثلي الأطراف المعنية. ونحن ننضم إلى السيدة أوغاتا في ندائها للأطراف بالامتثال لالتزاماتهم باحترام حقوق الانسان والقانون الانساني الدولي والمبادئ الانسانية.

ونحن مقتنعون بأن العمل السياسي والمتسم بالتصميم من جانب الدول الأعضاء والأمين العام، هو وحده الذي يمكن أن يمهد السبيل لحصول ضحايا الصراعات والكوارث في العالم على المساعدة التي يأملون فيها ويستحقونها.

وهنا أود أن أعبر عن احترامنا وإعجابنا بموظفي الإغاثة التابعين للوكالات التشغيلية، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، وكذلك مجتمع المنظمات غير الحكومية، الذين يحاولون في ظل ظروف أمنية لا تطاق في كثير من الأحيان، التخفيف من المعاناة البشرية. ونحن نشيد بذكرى الذين بذلوا أرواحهم أثناء أدائهم للواجب.

السيدة البرايت (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكيزية):
أرحب بالفرصة المتاحة لي كي أتكلم أمام الجمعية العامة اليوم بشأن موضوع المساعدة الإنسانية الذي هو موضوع ملح.

وينبغي على مجتمع الأمم أن يبذل كل ما يستطيع بذله على نحو معقول كي يخفف من المعاناة الناجمة عن الكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الانسان. إلا أن الاضطلاع بهذه المسؤولية يزداد صعوبة. فالدمار الذي يلحقه غضب الطبيعة يضاهيه بل يفوقه الدمار الناجم عن غضب الانسان وحماقته. فالصراعات الإثنية وغيرها من الصراعات داخل البلد الواحد قد وضعت الأمم المتحدة إزاء مطالب لم يسبق لها مثيل. وعدد الأشخاص النازحين واللاجئين - والمشردين الدوليين - قد وصل الى ذرى لم يسبق لها مثيل. وهكذا فإن نسيج نظام الإغاثة الدولي قد شُد الى أقصى مداه.

وعلى مدى السنين، فإن وكالات الأمم المتحدة التي تضطلع بدور الإغاثة قد أنقذت أرواحا لا تحصى. وهناك أسباب جمة تبعث على الاعتزاز بما تم إنجازه. إلا أننا عندما نتأمل التحديات الحالية والمستقبلية

لا نجد أسبابا تدعو الى الغبطة.

إن إلقاء نظرة على العالم تنبئنا بأن عواقب الصراع المعدية ما زالت آخذة في الانتشار. فأفريقيا وحدها موطن لعشرات عمليات التمرد الجارية و لـ ٦ ملايين لاجئ. والقتال في منطقة القوقاز حدا بإيران الى إنشاء مخيمات للاجئين داخل أذربيجان. وأرمينيا تواجه شتاء قاسيا ثانيا دون إمدادات كافية من الطعام والماء والطاقة. ومئات الألوف يتعرضون للخطر في جورجيا وطاجيكستان. وهناك أكثر من مليوني أفغاني ومليون كردي عراقي ما زالوا تحت وطأة الحاجة. وفي البوسنة ما برحت الحرب مستمرة والمعاناة تزداد سوءا.

إن كمية الموارد المتاحة من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ هذه لم تستطع أن تتماشى مع الطلب المتزايد. وهناك خطر يتمثل في شعور المانحين بالأعياء بل وحتى في احتمال تداعي جبهة المانحين. والفجوة الآن بين الاحتياجات والاستجابات في الكثير من المواقع فجوة هائلة.

كل هذا يجعل الكفاءة مسألة أكثر من مجرد شاغل بيروقراطي. وينبغي علينا ألا ننسى أن القضية ليست قضية إحصاءات أو سياسة أو زوايا آلات التصوير أو عروض الأخبار. بل إن ما يمسه الأمر هو حياة أو موت أطفال وأجداد وأمهات وآباء لا ذنب لهم. إن مصائرهم تعتمد على خياراتنا. وتعتقد حكومة بلادي أن منظومة الأمم المتحدة يجب أن يكون خيارها هو أن تصبح أكثر كفاءة في برامجها للإغاثة وأكثر اتساما بالطابع المهني في حالات الكوارث.

إن الجهود الرامية الى إصلاح برامج الأمم المتحدة للمعونة الانسانية تعود على الأقل الى وقت إنشاء مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في ١٩٧٢. وكان يفترض بهذا المكتب أن يحسن التنسيق، ويتخلق من الازدواجية، وأن يصبح جهة تمسك بزمام الأمور بصورة واضحة. إلا أنه لم يفعل ذلك. وبالتالي، قمنا قبل عامين بإنشاء إدارة للشؤون الإنسانية، ووضعنا تحت تصرفها أدوات جديدة كي تضطلع بالمهام نفسها وأزيد.

وبالرغم من أن جهود الإدارة قد تشتت بفعل الموجة الجديدة من حالات الطوارئ الانسانية، إلا أن عملها قد بدأ يترسخ. فاستقر العمل بنظام النداءات الموحدة. كما ساعد الصندوق المركزي الدائر للطوارئ في الإسراع بتقديم المعونة الى الضحايا. ويمكن أن تصبح اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات محفلا تنسيقيا فعالا لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الانسانية. وسوف تتعزز فعالية هذه الأدوات أكثر فأكثر عند تنفيذ الاستنتاجات التي توصل اليها في الصيف الماضي المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وكما سأذكر بمزيد من التفصيل، فإن حكومة بلادي على استعداد للمساعدة في دعم إدارة الشؤون الإنسانية دعما يقترن بإجراء إصلاحات في تلك الإدارة. ويسرنا أن وكيل الأمين العام يتخذ خطوات لزيادة كفاءة وفعالية الإدارة، ونحن نؤيده تأييدا كاملا في مسعاه هذا. ونعتقد أيضا أن قدرات إدارة الشؤون الإنسانية لا بد من تعزيزها في ثلاثة مجالات حيوية:

أولا، يجب أن يكون للإدارة الدور القيادي المعترف به، والسلطة والموارد اللازمة لضمان أن تكون استجابة الأمم المتحدة السريعة لحالات الطوارئ منسقة تنسيقا مناسبا. ويجب أن تكون الإدارة الطرف المسؤول عن الأداء على مستوى المنظومة كلها في إيصال المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ المعقدة.

ثانيا، يجب أن يكون لدى الإدارة نظام حديث للمعلومات يشمل كل متطلبات الطوارئ. وهذا يشمل تقديم بيانات عن الاحتياجات المقدرة، واقتفاء أثر القدرات والتبرعات التي تقدم من جانب الوكالات والمانحين استجابة لتلك الاحتياجات.

والولايات المتحدة تقدم بالفعل أموالا للنظام الدولي لمعلومات الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ. وكجزء من مبادرة مشتركة مع اليابان، فإن الولايات المتحدة مستعدة الآن للتعهد بالتزامين جديدين لدى تنفيذ إدارة الشؤون الانسانية لإصلاحاتها. أولا، سنقدم الى الإدارة المعدات اللازمة لإنشاء نظام لشبكة معلومات حديثة في نيويورك يمكن ربطها بجنيف وبالميدان. وثانيا، سنقدم خمس محطات أرضية متنقلة للاتصالات بالسواتل لربطها بالمكاتب الميدانية في حالات الطوارئ. والقيمة الإجمالية لهذه المساهمة الجديدة من جانب الولايات المتحدة تتجاوز ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. ويسرنا أن حكومة اليابان بمقدورها الإنضمام الينا في المساهمة في تحقيق هذه الوظيفة الحيوية في مجال المعلومات، وندعو الدول الأخرى لأن تفعل نفس الشيء.

ثالثا - وأخيرا - تحتاج إدارة الشؤون الانسانية

الى الموارد اللازمة لتنسيق الاستجابة السريعة من جانب الأمم التحدة لأية حالة طارئة لا تتوفر فيها في الميدان قدرة كافية لمواجهتها. ويجب على إدارة الشؤون الانسانية أن تتخذ القرار اللازم حين يقتضي الأمر وزعا ميدانيا، بما في ذلك وزع موظفيها هي عند الضرورة، ويجب أن تكون مسؤولة عن ضمان إحلال الموارد الكافية في موضعها الصحيح. ولذلك، فإننا نحث على السماح لإدارة الشؤون الانسانية بالحصول لهذا الغرض على الفائدة التي يحصلها الصندوق المركزي الدائر للطوارئ الى أن يتم إيجاد حل دائم.

واسمحوا لي أن أنوه بالدور الذي أداه وكيل الأمين العام. لقد أنشأ إدارة جديدة في وسط زيادة لم يسبق لها مثيل في حالات الطوارئ الانسانية. وخف لمساعدة الذين تعرضوا للخطر سواء بفعل الجفاف في الجنوب الافريقي، أو العنف الأهلي في تلال جورجيا الباردة، أو بفعل أشكال أخرى من الكوارث. ولهذا فإنه لمما يسرني بوجه خاص أن أعلن اليوم عن تقديم هذه المساهمات الجديدة دعما لإدارة الشؤون الانسانية.

أود أيضا أن أخاطب الوكالات الانسانية التابعة للأمم المتحدة والتي آمل أن تكون ممثلة هنا اليوم. وكما قلت، فإن لها جميعها امتناننا على تفانينها وعملها الشاق الفائق. بيد أن الولايات المتحدة تعتقد أن إدارة الشؤون الانسانية ليست هي الجزء الوحيد في المنظومة الإنسانية للأمم المتحدة الذي يحتاج الى تعزيز. إننا نحث الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة على التعاون مع إدارة الشؤون الانسانية وعلى أن تقبل بدورها القيادي في تنسيق الاستجابات لحالات الطوارئ المعقدة. إن هذا يقتضي فقدان بعض الاستقلال المعتاد، ولكنه سيسفر عن مكاسب رئيسية من حيث الفعالية بصورة عامة.

إن من الأهمية بمكان أن يضمن وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية دمج البعد الإنساني في تخطيط وتنفيذ البعثات السياسية وبعثات صيانة السلم. إن إيصال الإغاثة الطارئة كثيرا ما يكون من المقاصد الأساسية لهذه البعثات. ولذلك، فإن من الضروري والمناسب أن يشترك موظف الأمم المتحدة المسؤول عن الشؤون الانسانية في وضع وتنفيذ الاستجابة. والمتعشم أن يكفل هذا النهج المتكامل تلافي أي تضارب بين مختلف عناصر عمليات الأمم المتحدة، أي عنصر صيانة السلم والعنصر السياسي والعنصر الانساني.

ودور الأمين العام دور حاسم أيضا. فإن قيادته هي التي ستحدد في نهاية الأمر ما إذا كانت أعمال منظومة الأمم المتحدة ستنسق بشكل سلس استجابة للأزمات الإنسانية أم لا. ونحن نحثه على التصدي لهذا التحدي بكل قوة.

ويجب على جهود التخطيط التي تبذلها دائرة الشؤون الانسانية أن تؤكد أيضا على ضرورة التدخل المبكر. فحالات الجفاف يمكن أن تكون أمرا لا مفر منه، لكن المجاعات الناجمة عن الجفاف ليست كذلك. إن الصراعات الانسانية أمر لا مفر منه، إلا أن الحروب المدمرة الناجمة عن هذه الصراعات ليست كذلك. والتدخل المبكر يقتضي توفر معلومات جيدة، الأمر الذي يعني أنه يجب على إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها أن تجمع بياناتها. وهذا يقتضي استعدادا من جانب الأمم المتحدة للاستجابة بسرعة وبالشكل المناسب لحالات الطوارئ الوشيكة، ويقتضي قيادة حازمة من جانب المسؤولين في الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

وختاما، فإن تخطيط الاغاثة في حالات الكوارث يجب أن يؤكد الارتباط بين المساعدة الطارئة والمعونة الانمائية. فعندما نستجيب لحالة طوارئ، ينبغي أن نبدأ الإعداد لليوم الذي تتحول فيه المهمة الأولية من الاغاثة الى الانعاش. واليوم ليس هناك مثال أدل على هذه الحاجة، من الصومال. ولقد شاهدت بنفسي أن جهود الاغاثة تلك في ذلك البلد أنقذت مئات الآلاف من الأرواح. إن الأراضي الزراعية التي كانت نهبا للعنف أصبحت الآن أرضا مزروعة. والأطفال الذين كانوا يبدون بلا مستقبل يعودون الآن الى المدارس. والاحتياجات الصحية الأساسية تولي الآن الاهتمام. إن الصومال يدخل مرحلة الانتعاش.

والمحك الآن هو ما إذا كان الصوماليون راغبين وقادرين على اتخاذ الخطوات التي تجعل استمرار الانتعاش أمرا ممكنا. إن المؤتمر المقرر عقده في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر في أديس أبابا يتيح فرصة هامة. وإذا أظهر الزعماء الصوماليون التزامهم بالسلام، الذي هو الشرط المسبق للتنمية، فإن المانحين الدوليين سيستجيبون. وإذا لم يفعلوا هذا، تضآل مجال العمل الدولي الفعال.

إن الولايات المتحدة على استعداد لأن تقود بضرب المثل الذي يحتذى. وفي مؤتمر أديس أبابا، سنعلن عن مجموعة مساعدات للصومال تقدر بحوالي

مائة مليون دولار من الأموال الجديدة والمبرمجة. وهذه الأموال ستستخدم للمساعدة الانسانية ومشاريع الانعاش في المناطق التي أحرز فيها تقدم في سبيل المصالحة السياسية واقرار الأمن. وهذه الأموال ستكون متاحة، إذا - وفقط إذا - أحرز الصوماليون تقدما حقيقيا في تهيئة مناخ أمن وتحقيق مصالحة سياسية. ونحن نحث المانحين الآخرين على المشاركة بشكل نشط في هذا الجهد.

إن نظام الاغاثة الدولية يتعرض لاجهاد شديد، ينبغي لنا أن نستجيب بتعزيز إدارة الشؤون الانسانية والتأكيد على طراز النهج الشامل الذي تتطلبه حالات الطوارئ المعقدة. ويجب أيضا أن نعمل معا على التغلب على العقبات التي تخلقها الصراعات السياسية والعسكرية أمام توفير الاغاثة الطارئة.

ومع أنه من الصعب أحيانا فصل المكون الانساني عن المكونات الأخرى في بعثة حفظ السلام، فإن هناك اختلافا. فلئن صح لأي قوة مقاتلة ترفض أن توقف الأعمال العسكرية، أو أن تنزع سلاحها أو أن تسرح قواتها، بدافع من الحرص المشروع على البقاء. فليس هناك أي شيء مشروع في استخدام القوة لتجويع المدنيين الأبرياء أو تعريضهم للبرد حتى الموت. وليس هناك شيء مشروع في منع المعونة الطبية بحيث يترك الأطفال ليصرخوا عندما تستأصل أرجلهم دون تخدير. ليس هناك شيء مشروع في الاستيلاء عنوة على الأغذية أو الامدادات الأخرى الموجهة للاغاثة الانسانية. وباختصار، ليس هناك شيء مشروع في حرمان الناس من امكانية الحصول على مستلزمات البقاء الانساني.

هذا الموضوع الخاص بوصول قوافل وطائرات الاغاثة سيكون حرجا بشكل خاص في البوسنة هذا الشتاء. بالنسبة لكثيرين قد يعني هذا الفارق بين مجرد تحمل العناء الشديد وبين الموت المحقق. إن الشعب البوسني أكثر ضعفا اليوم مما كان عليه العام الماضي. إن قدرته على تحمل المصاعب قد وهنت. وإذا استمر القتال، فإن عدد المحتاجين منهم سيكون أكثر كثيرا، ودرجة احتياجهم ستكون أشد حدة مما كان عليه الأمر في الشتاء الماضي.

إن المجتمع الدولي يستجيب. فالجسر الجوي الى سراييفو استمر حتى الآن لفترة أطول من الجسر الجوي الى برلين منذ ٤٥ عاما. لقد قام طيارون من ٢٠ بلدا برحلات جوية يبلغ عددها أكثر من ٦٠٠٠ رحلة خلال ٥٠٠ يوم. وساهمت أمريكا وحدها بأكثر من ٤٠٠ مليون دولار في جهد الاغاثة. واستحدثت وزارة الدفاع في الولايات المتحدة وجبات غذائية جديدة عالية التغذية، يمكنها أن تتحمل الإسقاط الجوي من ارتفاع يبلغ ١٠ ٠٠٠ قدم ولا تتطلب ماء أو وقودا للإعداد. و ٨٠ في المائة من الاسقاط الجوي في البوسنة حدث من طائرات أمريكية.

لقد وضعت وكالات الأمم المتحدة خطة لهذا الشتاء؛ وكذلك فعلت المنظمات غير الحكومية. ونحن جميعا مستعدون ونواصل الاعداد للقيام بالمزيد. إن الولايات المتحدة على استعداد لتقديم مساهمة كبرى للوفاء بالاحتياجات خلال الشتاء المقبل في البوسنة، ونأمل أن يشجع هذا مانحين آخرين على تقديم إسهامات مماثلة. ونحن نهنئ السيدة أوغاتا على التوصل الى اتفاق بين الأطراف في البوسنة لضمان توصيل المساعدة الانسانية بوقف الأعمال العدائية والسماح بالوصول الحر غير المشروط الى المحتاجين.

يجب علينا أن نسعى الى إقناع جميع الفصائل والأمم، في يوغوسلافيا السابقة وفي غيرها، بعدم التدخل في إيصال المعونة الطارئة. إن أحد التحديات الكبيرة التي تواجهنا هو إقرار المبدأ القائل بأن للأمم المتحدة حقا لا يمكن المساس به في إيصال الاغاثة الانسانية، وأن ضحايا العنف لهم حق متساو في تلقيها.

في الختام، أود أن أشكر الجمعية مرة أخرى على الفرصة التي أتيحت لنا لمناقشة هذه المسائل هنا اليوم، وبسبب التحديات الكبيرة للغاية التي نواجهها يظل من الأهمية البالغة بمكان أن نعمل معا للنهوض بأهدافنا المشتركة. ولأن الحاجة كبيرة جدا، فإن جهودنا أيضا يجب أن تكون كبيرة. ويجب أن نرتفع عن مستوى الغيرة المؤسسية ونتجاوز الوعد بالاصلاح الى حقيقة التغيير. ويجب أن نؤمن بأن كل طفل يغذى، وكل لاجئ يرتب له المسكن، وكل أسرة يحقق لها إلتئام الشمل سيكون أو تكون دافعا للغير لمشاركتنا في تخفيف حجم ما تجبيه المآسي منا في هذا العالم المضطرب.

السيد صمويلسون (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يسرني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن بلدان الشمال الخمسة أيسلندا، والدانمرك، وفنلندا، والنرويج، والسويد.

لقد شاركت الأمم المتحدة، بطريقة أو بأخرى، في البحث عن حلول لتتابع الأزمات الدولية المزعج الذي شهدناه في السنوات الأخيرة. وفي عالم سريع التغير تشعر البلدان الأعضاء بحاجة ماسة الى استحداث أدوات جديدة لمواجهة هذه الأزمات.

والقرار ١٨٢/٤٦، الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٩١، هو واحد من هذه الأدوات الجديدة التي رأت بلدان الشمال أن الحاجة ماسة إليها. لقد وفر للأمم المتحدة إطارا شاملا لاستجابة المجتمع الدولي المنسقة للطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية.

وعلى أساس ذلك القرار، تحققت إنجازات هامة خلال العامين الماضيين. فقد وضعت الترتيبات المؤسسية الضرورية بإنشاء منصب منسق الاغاثة الطارئة، وأيضا بإنشاء إدارة الشؤون الانسانية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وفي الوقت نفسه، تحقق تعزيز للآليات المالية بقيام الصندوق الدائر المركزي للطوارئ والأخذ باسلوب النداءات الموحدة.

ويشير القرار ١٨٢/٤٦ أيضا الى العلاقة بين الأنشطة الانسانية والسياسية للأمم المتحدة. ويذكر بوضوح أن منسق الاغاثة الطارئة ينبغي أن يسهل بشكل نشط وصول المنظمات التشغيلية الى مناطق الطوارئ. ووفقا للاستنتاجات المتفق عليها التي خلص إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام، ينبغي للمنسق أن يشارك أيضا مشاركة تامة في تخطيط الأمم المتحدة الشامل للاستجابة لحالات الطوارئ المعقدة. وهذه المهمة المركزية، بحكم طبيعتها، تتطلب تعاونا وتنسيقا وثيقين بين إدارة الشؤون الانسانية وإدارات أخرى في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وهذه الاتصالات النشطة يجري تعزيزها، في جملة أمور، عن طريق فرق العمل القائمة المشتركة بين إدارات الأمم المتحدة.

إن التجربة المكتسبة في يوغوسلافيا السابقة وفي الصومال أظهرت الروابط الوثيقة والهامة، في حالات الطوارئ المعقدة الكبرى، بين المساعدة الانسانية والعمليات السياسية. وقد شهدت أيضا بصحة المبدأ الرئيسي القائل بأن الجهود الانسانية يجب أن تسترشد دائما باعتبارات الاحتياجات الانسانية. ومن المهم أن يولي الدعم الكامل وعلى أعلى المستويات في الأمم المتحدة الى منسق الاغاثة الطارئة باعتباره المحور والداعية لضمان المراعاة التامة للبعد الانساني، وبخاصة لمبادئ الانسانية والحياد وعدم التحيز فيما يخص المساعدة الغوثية.

إن المهمة التي تواجهها الأمم المتحدة الآن تتمثل في الاستفادة الكاملة من الصكوك الموجودة لمواجهة التحديات التي تثيرها الطوارئ المعقدة والكوارث الطبيعية. ويجب أن تكون زيادة تعزيز هذه الآليات جزءا أيضا من الجهود المتواصلة لتحسين فعالية عمل الأمم المتحدة. إن تعزيز الأمم المتحدة في هذا المجال مهمة لا تقع على عاتق الأمين العام وإدارة الشؤون الانسانية وحدهما، بل يتعين على وكالات الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولية كاملة عن هذه العملية، وأن تكفل على جميع مستويات هذه الوكالات التماس وتحقيق التنسيق مع الأجهزة الأخرى ذات الصلة. والالتزام الصادق من جانب البلدان المانحة والبلدان المتلقية والمنظمات غير الحكومية المشاركة أمر لا غنى عنه أيضا.

إن الاستنتاجات المتفق عليها في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الصيف المنصرم تعطي توجيها قويا لتعزيز استجابة الأمم المتحدة لحالات الطوارئ. وتتفق هذه الاستنتاجات بشكل كامل مع موقف بلدان الشمال وينبغي تنفيذها تنفيذا تاما. وكما ذكر في الاستنتاجات المتفق عليها، ينبغي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات أن تؤدي دورها بوصفها الجهاز الرئيسي للتنسيق بين السياسات العامة للوكالات فيما يتصل بالمساعدة الانسانية، ووضع استجابات متسقة وفعالة لحالات الطوارئ المعقدة.

وأقرت استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن التنسيق ينبغي أن يكون ميداني الوجهة. وفي هذا السياق، فإن دور منسق الأمم المتحدة المقيم دور حاسم، كما هو مذكور في قراري الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ و ١٩٩/٤٧. ومع أن ادارة الشؤون الانسانية ليست لها، ولا ينبغي أن تكون لها، قدرة تشغيلية خاصة بها في الميدان، فإنها يجب أن تكون قادرة على الاعتماد على الوكالات التشغيلية التابعة للأمم المتحدة والشركاء الآخرين الممثلين في الميدان. وكما دللت الخبرة السابقة، ولا سيما في افريقيا، كثيرا ما تكون هناك حاجة الى تعزيز الهيكل المؤسسي للأمم المتحدة في البلدان المتضررة بحالات طارئة معقدة تعزيزا كبيرا أو تعديله. وفي هذه الظروف، يجب أن تحدد بوضوح الترتيبات التنظيمية والرئاسية، علاوة على مسؤولية ومساءلة كل مشارك. ومطلوب إجراء المزيد من

التحسينات في هذا المجال.

وقد شدد أيضا في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أنه يجب تكثيف الجهود لتعزيز التأهب وبناء القدرات والتخطيط للمساعدة الانسانية إزاء الطوارئ المحتملة.

إن تدابير التخفيف من حدة الكوارث ينبغي إدخالها في برامج التنمية باعتبارها جزءا أساسيا من المتواصلة الممتدة من الاغاثة الى إعادة التأهيل. ويعد توقي الكوارث، الى جانب التخفيف من آثارها والاضرار الناجمة عنها، طريقة فعالة وأقل تكلفة للاستجابة للدمار الذي يهدد بالوقوع في حالات الطوارئ.

وفي وضع تتزايد فيه الأزمات الانسانية بشكل مطرد، يتعين إيلاء اهتمام أكبر لتمويل عمليات الاغاثة. ويجب استخدام آليتي التمويل المنشأتين بموجب القرار ١٨٢/٤٦، أي الصندوق المركزي الدائر للطوارئ والنداءات الموحدة، بصورة أكثر فعالية لدعم عمليات اغاثة. وينبغي أن تبنى التدابير الرامية الى اتاحة المزيد من الأموال في الصندوق المركزي الدائر للطوارئ على أساس استعراض يجري لتشغيله الحالي وللمتطلبات المتوقعة. ومن الخطوات المطلوبة - على الأقل لزيادة سرعة دوران أموال الصندوق - الاستجابة الأسرع من قبل المانحين للنداءات الموحدة والتسديد العاجل من قبل الوكالات. ومن الأساسي الحفاظ على الطابع الدائر لهذا الصندوق.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غوجرال (الهند).

وفيما يتعلق بالنداءات الموحدة، ينبغي ألا ننسى أنها أكثر كثيرا من مجرد آلية للتمويل. فهذه النداءات ينبغي أن تكون ناجمة في المحل الأول عن برمجة مشتركة بين الوكالات، بما في ذلك البت في أمر الأولويات التي تعطى لمختلف الأنشطة، وينبغي أن تكون الأداة للتنسيق بين البلد المستفيد ووكالات الأمم المتحدة، بالاضافة الى دورها كآلية لإعلام المانحين. وقد طرأ تحسن كبير خلال العام الماضي على النداءات الموحدة. إلا أن من الضروري تنفيذ المبادئ التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما فيما يتعلق بإعداد النداءات في الميدان، واستخدامها الانتقائي في حالات الطوارئ المعقدة، والتقييم الشامل والواقعي لمتطلبات الاغاثة، ووضع أولويات واقعية، واتساق استراتيجيات الاغاثة مع الاحتياجات الانمائية الأطول مدى، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية. وينبغي أن تتضمن النداءات الموحدة كذلك معلومات عن ترتيبات التنسيق وعن استخدام الصندوق الدائر المركزي للطوارئ.

إن الأهمية التي تعلقها الدول الأعضاء على مسألة المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ ومسؤوليات إدارة الشؤون الانسانية ومهامها ينبغي التعبير عنها بصورة كافية في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين. ويجب اعطاء وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية المرونة اللازمة لتنظيم الادارة من كل الجوانب، بما في ذلك إعادة توزيع الموظفين بالطريقة الأكثر فعالية. ومما له أهمية بالغة أن يكون المنسق قادرا على انتقاء موظفيه بغية ضمان القيادة الكفؤة على جميع مستويات الادارة.

إن سلامة وأمن موظفي الاغاثة يسببان قلقا عميقا لدى بلدان الشمال. فالاحوال والتصرفات التي تعرض للخطر توصيل المساعدة الانسانية وتهدد أمن الموظفين الدوليين وموظفي الاغاثة إنما هي انتهاكات حقيرة للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ويجب إدانتها بقوة.

ويعتبر توفير امكانية وصول الاغاثة الانسانية، والمسائل المتصلة بازالة الألغام وبالمشردين داخليا وبتسريح الجنود من الأمور ذات الأهمية البالغة عند معالجة الطوارئ المعقدة. لقد حان الوقت للبت في هذه القضايا من خلال هيكل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ولتنفيذ الحلول التي يتفق عليها على وجه السرعة.

وأخيرا، كانت بلدان الشمال ولا تزال من بين أقوى المؤيدين والدعاة لتعزيز الأمم المتحدة لتصبح قادرة على الاستجابة بشكل أفضل لحالات الطوارئ الانسانية. وقد نظرنا الى التقدم المحرز في هذا الميدان كجزء من الجهد الشامل لتنشيط القطاع الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة. ولكن ما أنجز حتى الآن ليس كافيا. وعلى الرغم من بعض المنجزات، فإن آداء منظومة الأمم المتحدة في ايصال المساعدة الطارئة الانسانية ليس مرضيا. ويلزم أن تبرهن جميع الأطراف المعنية في منظومة الأمم المتحدة على أن لديها التزاما أقوى بالتصدي للمشاكل والمهام العاجلة في هذا الميدان. إن الطلبات الواضحة والمتكررة الموجهة الى الأمم المتحدة من الدول الأعضاء يجب ترجمتها الى عمل حاسم وعاجل لجعل الهياكل التي أنشئت تؤدي دورها على النحو المنشود. وبلدان

الشمال إذ تضع ذلك في الاعتبار، تحث الأمم المتحدة - الأمانة العامة والوكالات التشغيلية المنخرطة في تقديم المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ - على اتخاذ جميع الخطوات الضرورية للقيام دونما إبطاء بتنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها في دورة الصيف المنصرم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فلم يعد بامكان ضحايا الكوارث الطبيعية والطوارئ المعقدة بعد الآن انتظار الأمم المتحدة ريثما تفرغ من ترتيب أمورها الداخلية.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أود أن استهل بياني بالإعراب عن تقديري للأمين العام ولوكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية على جهودهما التي لا تكل في تعبئة المساعدة الدولية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى.

على الرغم من أوجه التقدم التكنولوجي الهائل مازالت الشعوب تجد نفسها واقعة تحت رحمة الطبيعة. ففي كل عام تعصف الزلازل والفيضانات والأعاصير وغير ذلك من الكوارث الطبيعية بالأوطان مخلفة وراءها دمارا مروعا. وحالات الكوارث الطبيعية الكبرى البالغ عددها ١٠٨ حالة المسجلة منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ يشير ارتفاع عددها الدهشة.

وفي الوقت نفسه، أسفرت نهاية الحرب الباردة عن ظهور دول جديدة عديدة، وكذلك انهيار الهياكل الحكومية في بعض البلدان. وتبعا لذلك، أدت الحروب والصراعات الأهلية إلى إلحاق خسائر كبيرة بالأرواح والممتلكات في كل أنحاء المعمورة. إن هذه التطورات الجديدة التي تقتضي مشاركة أنشط من جانب الأمم المتحدة، وسعت بدورها ولاية ونطاق عمليات الأمم المتحدة الإنسانية. وجدير بالذكر في هذا الصدد أن المجتمع الدولي شهد ٢٦ حالة طوارئ معقدة خلال العامين الماضيين.

وبهذه الزيادة غير المتوقعة في عدد الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة، تواجه الأمم المتحدة تحديات ناشئة في تنفيذ دورها الإنساني. إلا أن المنظومة لن يكون بوسعها الاضطلاع بدورها الهام في مجالات توفير الإنذار المبكر، وتقدير الاحتياجات، وإعداد النداءات، وتنفيذ أنشطة الإغاثة ما لم تجهز تجهيزا جيدا بالوسائل الضرورية التي تشمل الموارد المالية والمادية فضلا عن الموظفين المؤهلين.

إن سهولة الحصول على موارد مالية كافية أمر هام لكفالة نجاح استجابة المنظومة على نحو سريع ومنسق للكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ. وفي هذا السياق، نجد أن الصندوق المركزي الدائر لحالات الطوارئ أسهم منذ إنشائه في أيار/مايو ١٩٩٢ مساهمة فعالة في تخفيف المعاناة لضحايا حالات الطوارئ. ونظرا لمزايا الصندوق، دأبت منظمات الأمم المتحدة التنفيذية على الاستفادة منه على نحو متزايد في تلبية المتطلبات العاجلة للإغاثة. ونظرا لكثرة استخدامه - في ١٧ مناسبة - فضلا عن نيتنا في توسيع نطاقه ليشمل منظمات دولية أخرى، فإنه لا بد من التفكير الجاد في إمكانية زيادة حجم الصندوق.

إن الفترة الزمنية التي تنقضي حاليا بين وقت إعطاء التعهدات للنداءات الموحدة ووقت التقديم الفعلي للتبرعات تمثل حجة أخرى تدعم موقفنا الداعي إلى ضرورة زيادة حجم الصندوق. وفي هذا الصدد، نؤيد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل النظر في زيادة حجم الصندوق. غير أن هذا لا يضعف من تأييدنا للمقترح الداعي إلى سرعة سداد الأموال التي سحبتها المنظمات التنفيذية. وبعبارة أخرى، نرى أنه بالإضافة إلى زيادة حجم الصندوق يجب تشجيع البلدان المانحة على الاستجابة على نحو أسرع للنداءات الموحدة التي توجهها المنظمات التنفيذية بغية الحفاظ على حسن سير عمل الصندوق. وعلاوة على ذلك، يقتضي التعجيل بعملية تقديم المساعدة الطارئة برمتها زيادة المرونة في استخدام الصندوق.

وحقيقة أن ٥٦ في المائة فقط من احتياجات النداءات الموجهة قد تمت تلبيتها حتى الآن تجعل من الضروري - كما اقترح الأمين العام - استعراض آليات التمويل الحالية واستكشاف استراتيجيات محسنة لتعبئة الموارد اللازمة لبرامج المساعدة الإنسانية. ومن المشاكل الحرجة الأخرى الافتقار إلى الحماس لدى البلدان المانحة لتمويل احتياجات المعونة غير الغذائية، وهي نقطة أعاقت التنفيذ المترابط لبرامج المساعدة الإنسانية.

ونظرا للمهام الكثيرة المطالب المسندة إلى إدارة الشؤون الإنسانية، يجب أيضا تزويد هذه الإدارة بالموظفين المؤهلين وبالموارد الادارية. وفي رأينا أن قرار الجمعية العامة ١٦٨/٤٧ وفر بالفعل إطارا تشريعيا للعمل. ومما يؤسف له أنه على الرغم من الاستفادة من عمليات إعارة الموظفين من المنظمات التنفيذية في

إطار المنظومة والوكالات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، فإن الإدارة ما زالت تفتقر إلى الموارد البشرية والإدارية اللازمة للوفاء بمسؤولياتها. وعلاوة على ذلك، يجري تمويل تكلفة ٦٥ في المائة من موظفي الإدارة من موارد من خارج الميزانية، الأمر الذي يجعل من الضروري البحث عن إمكانيات أخرى لتمويل تكاليفها.

ويعتبر تحسين القدرة الاحتياطية للآليات الحالية عنصرا أساسيا للاستجابة السريعة للكوارث وحالات الطوارئ. وإدراكا للإسهام المحتمل للقدرات الاحتياطية على الصعيد الإقليمي في عمليات الإغاثة الفعالة، طلب القرار ١٦٨/٤٧ إلى الأمين العام أن يستكشف إمكانات ومزايا إنشاء مستودعات على الصعيد الإقليمي. ومن المؤسف أن هذا الطلب لم يحظ بالنظر الواجب في تقرير الأمين العام. فكل ما ورد هو مجرد إشارة عامة جدا في الفقرة ٤٢ من التقرير إلى مسألة مخزونات الطوارئ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. ولكي تكون لدينا صورة واضحة لشتى سبل ووسائل تحسين القدرة الاحتياطية للآليات الحالية، ينبغي أن يتضمن تقرير الأمين العام المقبل إلى الجمعية العامة البنود التالية في جملة أمور: دراسة استقصائية عن مرافق التخزين الحالية لبنود الإغاثة على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ وتوصيات بشأن كيفية تحسين المرافق الحالية؛ وتدابير تتيح للدول الأعضاء قائمة بالبنود المتصلة بالكوارث الأكثر استخداما في حالات الطوارئ؛ وتحليل لمزايا إنشاء مستودعات على الصعيد الإقليمي بما في ذلك السرعة والفعالية من حيث التكلفة؛ وتحليل للمستودعات الإقليمية التي يمكن أن تكمل المرافق الحالية على الصعيد العالمي.

وفي الوقت نفسه، نؤيد جهود إدارة الشؤون الإنسانية في إعداد مبادئ توجيهية تنفيذية لاستخدام الموجودات العسكرية وموجودات الدفاع المدني لإيصال مساعدة الإغاثة بعد الكوارث الوطنية كبيرة الحجم.

الدمار الذي تسببه الكوارث يكون هائلا في معظم الأحيان. وإن الدول النامية، بالنظر إلى ضعفها وقدراتها المحدودة لمنع الكوارث، يجد معظمها الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي هي من صنع الإنسان تكلف عقودا من الاستثمار والأنشطة الإنمائية. مع ذلك، يمكن منع بعض الكوارث أو السيطرة على آثارها المدمرة. ولهذا ينبغي ألا يحول تركيزنا على تقديم المساعدة الغوثية إلى البلدان المتضررة الانتباه عن العمل من أجل برامج تخفيف حدة الكوارث، وهذه البرامج تكون في معظم الحالات اقتصادية من حيث الكلفة.

وإننا نشاطر الأمين العام وجهة نظره بأنه من أجل التقليل إلى أدنى حد ممكن يتسم بالفعالية من الآثار الضارة للكوارث، ينبغي جعل استراتيجيات التخفيف جزءا من برامج التنمية. وإن الجمعية العامة، اعترافا منها بأهمية منع الكوارث، طالبت في القرار ١٨٢/٤٦ بتقديم موارد كافية وجاهزة عند الطلب، وبتعزيز قدرات البلدان المعرضة للكوارث على التخفيف منها.

ونظرا لتصاعد عدد حالات الطوارئ المعقدة، تحول اهتمام المجتمع الدولي عن الكوارث الطبيعية المفاجئة. وإن ما يقلقنا هو أن الاستجابة إلى حالات الطوارئ المعقدة هذه قد يكون على حساب الاستجابة للكوارث الطبيعية. ولهذا ينبغي أن تواصل إدارة الشؤون الإنسانية مواجهة الكوارث الطبيعية بنفس الحساسية.

هناك اعتبار حيوي آخر في تقديم خدمات الإغاثة وهو أنه بعد أيام قليلة من وقوع كارثة غالبا ما تفقد الحالة الطارئة الحاجة إلى الإجراءات الفورية. إذ بعد العثور على الناجين يتم إيواؤهم على نحو مؤقت، ويفسر هذا خطأ على أنه نهاية الحالة الطارئة. لكن المهام الأعظم تكون مطلوبة. وهي تتضمن استعادة الخدمات الأساسية مثل المدارس والرعاية الصحية، وإعادة بناء الممتلكات المخربة، وكل هذه تتطلب موارد إضافية. وفي نفس الوقت، تستمر المعاناة الإنسانية في كثير من الحالات بعد انتهاء عمليات الإغاثة. وبالتالي، ينبغي أن يتشكل الدعم الدولي على نحو يعجل من عملية إعادة التأهيل وإعادة البناء في المناطق المتضررة.

وبينما نثني على جهود إدارة الشؤون الإنسانية في ضمان المشاركة النشيطة من جانب البنك الدولي في إعداد طلبات المساعدة المدعومة، فإننا نشعر أنه لا يزال هناك مجال لمشاركة أكبر من جانب البنك في تقديم المساعدة - على نحو مستمر - من دعم الإغاثة إلى دعم التنمية. وفي هذا المضمار، نرحب بقرار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في جلستها المعقودة في تموز/يوليه من هذه السنة، بتشكيل قوة عمل لصياغة توصيات للسياسة المتصلة بالاستمرار ولدعوة منظمات إنمائية ذات صلة في منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز للمشاركة في هذا الجهد.

إن المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، المقرر عقده في يوكوهاما، اليابان، سيتيح لنا الفرصة للاستعراض الشامل، في ضوء التطورات الأخيرة، للأنشطة التي تجري على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، بما يتمشى مع أهداف العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. ونأمل أن يسهم المؤتمر في الجهود الدولية للتغلب على الآثار الضارة للكوارث الطبيعية، معززا في نفس الوقت قضية المساعدة الإنسانية.

وأود أن أقول، في الختام، أن نجاح العمليات الإنسانية يعتمد إلى حد كبير على احترام المبادئ التوجيهية في القرار ١٨٢/٤٦. وفي هذا السياق، ينبغي أن تحترم بالكامل سيادة ووحدة أراضي الدول. وفي نفس الوقت، ينبغي أن يضمن النظام حيدة وعدم تحيز المساعدة الغوثية، إذ أن أية محاولة لإضفاء الطابع السياسي على تسليم المساعدة لضحايا أية كارثة قد يؤدي إلى فشل العملية برمتها.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية):

إذ يواجه العالم حالات طارئة جديدة تتزايد مسؤولية الأمم المتحدة عن تعبئة وتنسيق العمل المتضافر المتعدد الأطراف لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة. وقد بينت تجربة السنوات الأخيرة على نحو مقنع أن المساعدة الطارئة المناسبة والسليمة تعتبر مفيدة للغاية في سياق الجهود الأوسع لحل الصراعات العسكرية والسياسية ولضمان إعادة البناء الاقتصادي والتنمية.

تنفذ المنظمة أعمالها الخاصة بالشؤون الإنسانية على مختلف الأصعدة - في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك من خلال المنظمات الحكومية الدولية المشاركة مباشرة في المساعدة الإنسانية الطارئة. ويرحب وفد الاتحاد الروسي بالمشاركة النشيطة في هذه الأنشطة من جانب المنظمات غير الحكومية، التي يتحمل عدد منها عبئا ثقيلا.

إن الحالة التي وصفتها تعتبر برهانا على الطبيعة المعقدة والواسعة على مستوى النظام للمهام التي تواجه المنظمة في ميدان المساعدة الإنسانية وضرورة بذل جهود إضافية لتعزيز التنسيق على أساس القرار ١٨٢/٤٦ - ولا سيما مبادئه التوجيهية.

إن الاستنتاجات المتفق عليها التي وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٣، في أعقاب مناقشة تنسيق المساعدة الإنسانية، كانت خطوة إلى الأمام. ونود أن نلقي الضوء بصفة خاصة على استنتاجات المجلس المتصلة بضرورة ضمان أن يكون للأمين العام دور رائد في تعزيز تنسيق العمل على المستوى الميداني، وتعزيز دور اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وإقامة إطار عام من أجل العمل لكفالة الانتقال الفعال من المعونة الوقائية إلى إعادة التعمير الاقتصادي والتنمية. إن الاستنتاجات المتفق عليها من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن تكون مقبولة للتنفيذ من جانب جميع المنظمات والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

يتضمن تقرير الأمين العام (A/48/536) معلومات مفيدة ومقترحات طيبة بشأن الإجراءات اللازمة لتحسين أنشطة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، وإننا نلاحظ بارتياح أنه في الفترة القصيرة نسبيا لمدة سنة ونصف قامت إدارة الشؤون الإنسانية، برئاسة وكيل الأمين العام إلياسون، بالكثير من أجل تحسين التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة. وإننا نطالب تلك الإدارة بمواصلة جهودها في هذا الاتجاه، حتى تضمن ربطا منسقا بين دورها في التنسيق مع القدرات التشغيلية العملية للمنظمات والوكالات المتخصصة.

إن لجنة الدولة المعنية بالحالات الطارئة في الاتحاد الروسي دأبت على التعاون الوثيق مع الإدارة في تنفيذ العمليات الإنسانية في بلدان كومنولث الدول المستقلة، ويوغوسلافيا السابقة وغيرها من البؤر الساخنة.

ونرحب بالتدابير التي تتخذها إدارة الشؤون الإنسانية لتعزيز إمكانيات الأمم المتحدة في الاستجابة بسرعة للحالات الطارئة المفاجئة. وتوخيا للدقة، نود أن نلقي الضوء على تدابير معينة مثل إنشاء فريق الأمم المتحدة الاحتياطي لتقييم الكوارث والتنسيق والجهود من أجل استحداث سجل مركزي لقدرات إدارة الكوارث، وقيام الأمين العام، في عدة حالات طارئة، بتعيين منسقين مقيمين، وإنشاء أفرقة ميدانية لإدارة الكوارث.

ونرى أن الخطوات العاجلة التالية يمكن أن تساعد في زيادة فعالية المساعدة الإنسانية الطارئة؛ الانتفاع بشكل أنشط بقدرات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتعزيز الأخذ بنهج موحد متفق عليه في العمليات الانسانية التي تضطلع بها وكالات منظومة الأمم المتحدة تحت قيادة الأمين العام في ظل دوره

التنسيقي؛ وترشيد نظام تمويل العمليات الإنسانية في الميدان وبصفة خاصة في المراحل الأولى لتنفيذ هذه العمليات؛ وتعزيز التدابير التي تستهدف ضمان أمن جميع الموظفين الذين يشتركون في العمليات الإنسانية عن طريق جهود متضافرة من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسلطات البلدان المضيفة؛ وزيادة الاهتمام بأشد مجموعات السكان تأثرا حين تزداد الأوضاع الإنسانية سوءا في البلدان تطبق عليها جزاءات فرضها مجلس الأمن.

إننا نؤيد فكرة تعزيز نظام الإنذار المبكر بحالات الطوارئ وذلك ليس فقط فيما يتعلق ليس فقط بالكوارث الطبيعية ولكن أيضا الحوائج التي تسفر عن أزمات إنسانية. وهنا نرى إمكانية كبيرة للتفاعل بين الوحدات المختلفة في الأمانة العامة، والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط العلمية والتجارية. وبيت القصيد هنا هو زيادة التطوير القانوني والعملي للدبلوماسية الانسانية.

نود أن نضيف أن المساعدة الإنسانية الطارئة لا تساعد فقط في تخفيف الأزمات الإنسانية ولكنها تشجع أيضا على الانتقال السريع الى إعادة التعمير الاقتصادي والتنمية. والحاجة قائمة الى الإسراع بوضع تدابير لتحسين التفاعل بين وكالات منظومة الأمم المتحدة لضمان التحول الفعال من الإغاثة الطارئة الى تنفيذ مهام إعادة التعمير والتنمية. ومن الواضح أن الولايات والمزايا النسبية لمختلف المنظمات والوكالات لابد أن تؤخذ في الحسبان على نحو كامل.

ويأمل الوفد الروسي أن تتناول خطة التنمية التي يقوم بإعدادها الآن الأمين العام مشاكل إعادة التعمير والتنمية على الوجه اللازم.

السيد يافوريسكي (اوكرانيا) (تكلم بالاوكرانية والترجمة الشفوية عن النص الذي قدمه الوفد باللغة الروسية): الواقع أنه لن تكون مفاجأة لأحد إنني كممثل لأوكرانيا، سأتكلم أساسا عن تشيرنوبيل في تناولي لبند جدول الأعمال المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ".

بعد مرور سبع سنوات ونصف سنة على وقوع الانفجار الأول في تاريخ البشرية - والوحيد بحمد الله - لمفاعل نووي، وأعني بذلك مفاعل تشيرنوبيل، وهو الانفجار الذي بث في البيئة نشاطا إشعاعيا قدره ٥٠ مليون وحدة نشاط إشعاعي، أصبحت هذه الكارثة شيئا نائيا الى حد ما في التاريخ في نظر العالم. فلقد حدثت بعد ذلك عدة زلازل هائلة كما حدثت مآسي أخرى، مثل مأساة الخليج الفارسي، ومأساة يوغوسلافيا التي لا تزال قائمة، وحالة الجفاف في الصومال. ويبدو إننا لم نعد نشعر بالدهشة إزاء المآسي التي يموت بسببها الآلاف من البشر في جميع أنحاء العالم.

ومن الصعب أن نقارن بين هذه المآسي لنحدد أيها أسوا. فجميع هذه المآسي تعتبر خسارة مشتركة لنا جميعا. ومع ذلك فإننا في أوكرانيا نشعر برعب متزايد لأن مأساة تشيرنوبيل ممتدة في الزمان وفي المكان. إنها السبب الكامن في الموت القاسي البطيء للذين عبروا منطقة الجحيم الممتدة ٣٠ كيلومترا فيما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٩ - للذين قاموا مباشرة بتصفية الخطر الكامن في المبنى الرابع - وللذين تأثروا بالإشعاع الناشئ عن تشيرنوبيل، كما أنها تترصد بالأجيال المقبلة، بل إنها قد امتدت الى الأصول الوراثية للأمة.

وقد بينت إحدى الدراسات الاجتماعية لأطفال المدارس الذين تم إجلاؤهم من بريبيات، وهي مدينة بها ٥٠ ٠٠٠ من العاملين في مجال الذرة، أن ٩٢ في المائة ممن شملتهم الدراسة يعانون من عقدة نفسية تتمثل في الاعتقاد بأنه لم يعد أمامهم أي مستقبل.

لقد كنت رئيسا للجنة مؤقتة في البرلمان الأوكراني للتحقيق في أسباب كارثة تشيرنوبيل. وتوصلنا جميعا الى حقيقة مفادها أن المجرم الرئيسي في مأساة عام ١٩٨٦ كان النظام الشيوعي الشمولي، وهو نظام قوامه الكذب والتكتم والاستهتار بحكم القانون. لقد كانت القوة النووية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابقة، إبنا غير شرعي لدولة عسكرية قائمة على اقتصاد عسكري. وكانت محطة القوة النووية في تشيرنوبيل، وبجميع مبانيها التي صممت تصميما خاطئا، تعمل في انتاج البلوتونيوم من أجل التسليح الذري لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق.

ينبغي أن نفعل كل ما في وسعنا حتى يظل العالم مقتنعا بأن النظم الشمولية غير الديمقراطية يجب ألا يسمح لها باستغلال المنجزات الحضارية المحاطة بالمخاطر.

نحن نعلم أن جميع أعضاء الأمم المتحدة حاولوا كثيرا مساعدتنا، ولكن مساعدتهم الإنسانية والتقنية

والمعنوية كانت تقابل بالتجاهل بلا كياسة ليس من جانب شعوب أوكرانيا وبيلاروس وروسيا ولكن من جانب القيادة السياسية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي. ولا نزال ندفع الثمن غاليا، إننا ندفعه بأرواح البشر.

لقد ارتجف العالم عندما علم بكارثة تشيرنوبيل، وعندما عرف أنه على بعد ١٠٠ كيلومتر من المفاعل كان أطفالنا يسيرون بملابسهم الخفيفة في كييف في مواكب الاحتفال بيوم أيار/مايو - وكانت ابنتي التلميذة في الصف الأول من بينهم. ويمكننا اليوم أن نؤكد بقناعة تامة أن تشيرنوبيل كانت من بين العوامل المفجرة التي أدت الى سقوط الشمولية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والى انهيار الاتحاد السوفياتي نفسه. ويمكننا أيضا أن نؤكد أنه حتى لو سارت الأمور على نحو آخر ولم يكن مصير الامبراطورية الشيوعية أن تتداعى في عام ١٩٩١ لما كان بوسعها أن تحل ولو مشكلة واحدة من المشاكل العديدة التي سببتها كارثة تشيرنوبيل. إذ كانت قد أصبحت عاجزة عن أن تفعل ذلك، سواء اقتصاديا أو علميا أو تقنيا أو اخلاقيا.

إن اوكرانيا وبيلاروس وروسيا الآن دول ذات سيادة. وهي لم تولد من زبد البحر مثل فينوس، ولكنها قامت من الرماد مثل العنقاء. ولهذا السبب فإننا جميعا نحمل اليوم آثارا على أجسادنا تشهد بميلادنا من رماد ذلك النظام. إن التخلص من هذه الآثار أمر بالغ الصعوبة، ويحتاج الى وقت. إن سبعين عاما من الشيوعية الزائفة، ومن الخوف، ومن قمع روح المبادرة والفكر والحريات المدنية تختفي رويدا وببطء من أفكار وأرواح الشعب الأوكراني. وفي آذار/مارس القادم سنجري في نهاية المطاف انتخابات برلمانية على أساس نظام تعدد الأحزاب، وإنني كرئيس للحزب الديمقراطي في اوكرانيا، مقتنع بأنه ستعقب ذلك إصلاحات سياسية واقتصادية ستمكن أوكرانيا من السير في طريق اقتصاد السوق والديمقراطية.

كل هذا سيحدث غدا. لقد أصبح المجتمع الأوكراني ناضجا بالفعل ليكفل أن يكون هذا هو اختياره غدا. ولكن اذا لم نقم على الأقل بتخفيف آثار تشيرنوبيل اليوم، فقد لا يأتي هذا الغد على الاطلاق، لأن كارثة تشيرنوبيل ليست فقط أمسنا أو يومنا ولكنها أيضا غدنا وستبقى كذلك لعدة عقود قادمة.

إن السيد الياسون وكيل الأمين العام، الحائز على وسام الفخار لتشيرنوبيل من برلمان اوكرانيا وحكومتها، قال إنه في عام ١٩٨٦، عندما كان في بلده، بعد سقوط أمطار تشيرنوبيل رأى الفلاحين وهم يسكبون الحليب الملوث لكي لا يشربه أحد. كان هذا يحدث بعيدا في السويد. أما نحن فقد واصلنا نحن وأولادنا نشرب الحليب الملوث لأن ما ينتج في المناطق غير الملوثة لا يكفي حتى لأطفالنا وحدهم. ففي اوكرانيا أصبح ٧,٤ مليون هكتار من أجود الأراضي في العالم ملوثا بأكثر من ٠,١ وحدة نشاط إشعاعي لكل كيلومتر مربع.

بل إن الدولة حتى لو كانت منتعشة اقتصاديا وقوية لن يمكنها التصدي وحدها لآثار كارثة مثل كارثة تشيرنوبيل. فلكم أن تتخيلوا إذن حالة الاقتصاد المنهك لأوكرانيا حيث تلتهم تشيرنوبيل ٢٠ في المائة من ميزانيتنا الوطنية الهزيلة. إن الموارد المحدودة المخصصة لتشيرنوبيل هذا العام قد استنفذت كلها بحلول شهر تشرين الأول/اكتوبر. وهناك الآلاف من الكبار والأطفال الذين لن يمكن نقلهم الى مساكن دائمة في مناطق غير ملوثة. والنقص في الأدوية والمنتجات النقية بيئيا سيزداد حدة، وأسر القائمين على تصفية آثار كارثة تشيرنوبيل ستحرم كليا تقريبا من شتى الخدمات الاجتماعية.

وفي أيار/مايو الماضي، زار السيد يان إلياسون أوكرانيا، بما في ذلك منطقة موقع الكارثة في تشيرنوبيل وشاهد مدينة ميتة خاوية من السكان تتقطع لها نياط القلوب، مدينة كان يسكنها عمال المحطة ولن يمكن بتاتا العودة إليها لمدة قرون من الزمان. وفي منطقة الـ ٣٠ كيلومترا، شاهد قرى مهجورة وأحراجا مصابة بتحولات خلقية والملايين من الأطنان من الوحل المشع. ولكن لم يكن لديه ببساطة ما يكفي من الوقت لينظر في أعين الآلاف من الأطفال المصابين بسرطان الدم أو بسرطان الغدة الدرقية، أو في أعين الأطباء الذين باتوا بلا حول ولا قوة: فلا توجد لدينا ولو عيادة متخصصة واحدة لإنقاذ أولئك الضحايا. بل إن الأعين لن تفطن وحدها ولو كانت شديدة الإبصار الى الخطر المختبئ في نهر دنيبر الذي يوفر مياه الشرب لـ ٣٢ مليون شخص في أوكرانيا، أو في الحقول والمراعي والمستنقعات الحراجية الملوثة بالنويدات المشعة.

ونحن نقدر أن أوكرانيا، بعد استقلالها، قد انضمت الى المجتمع الدولي ولكنها لم تنضم إليه كبلد غني مستعد لتقديم المساعدة السخية للآخرين. ففي هذا الوقت نحتاج، نحن أنفسنا، الى المساعدة، وهذه

هي الحقيقة المرة. لقد توجهنا وسط آلامنا الى الأمم المتحدة، المؤسسة العالمية للتفاهم المتبادل بين شعوب العالم، وهي منظمة كنا نحن من أعضائها المؤسسين الأوائل.

وتتمتع الأمم المتحدة بمكانة مرموقة في أوكرانيا، وبخاصة في صدد حسم مشكلة تشيرنوبيل. فأولا لم تترك الأمم المتحدة تشيرنوبيل لتتوارى في طيات الماضي أو لتصبح مثالا من الدرجة الثانية للشرور التي تعرضت لها الإنسانية "في سالف الأيام". فالعديد من الاخصائيين من بلدان ومنظمات دولية كثيرة جاءوا الى بلدنا. لقد قيموا خسائرنا، وحددوا مدى التلف الذي لحق بالمناطق المتضررة وحددوا التدابير اللازمة لحل بعض المشاكل. وقد جاءت المعدات الطبية والأدوية الى بلدنا، ونقل أطفال مصابون من المناطق المتأثرة الى بلدان أخرى للراحة والعلاج.

ونيابة عن وفدي، أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعلان عن امتناننا الصادق لكل البلدان، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والدوائر العلمية والتجارية في العديد من البلدان: لكل الذين جاءوا لمساعدتنا وقت المحنة.

ونحن ممتنون للمساعدة الإنسانية المقدمة في شكل منتجات نقية بيئيا من بلدان عدة منها الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا، وفرنسا، والنمسا، وايطاليا، وكندا وغيرها. وفي إطار المساعدة الإنسانية، تقدم لنا الحكومة الألمانية الكثير من التكنولوجيا والملابس للمناطق المتضررة، ولدعم الزراعة في أوكرانيا. وذلك يمثل أولا وقبل كل شيء، مساندة معنوية لشعبنا في لحظة بالغة الصعوبة في تاريخه: فإن المساعدة في وقت الشدة الحقة لها قيمة مضاعفة.

وذلك لا يحل بالطبع ولو نسبة صغيرة من مشاكلنا الحالية. ونحن نفهم أن تحويل أوكرانيا الى دولة ديمقراطية قوية وغنية في قلب أوروبا شيء لن يستطيع تحقيقه سوى ٥٢ مليونا من الأشخاص الجادين في العمل والمحبين للسلام في أوكرانيا. إن لدينا ثلث مساحة أجود التربة السوداء في العالم، ولدينا رواسب معدنية شاسعة، وقاعدة هائلة من المواد الأولية، وإمكانات في مجالي الوقود والطاقة. وستطبق قريبا إصلاحات اقتصادية حكيمة، بما في ذلك الخصخصة. فما زال ٩٠ في المائة من الاقتصاد يعد عبئا ثقيلا تنوء بحمله دولتنا الفتية. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أن معظم دور القطاع العام مفلسة.

ولكن لم يبق وقت كثير لتشيرنوبيل وضحاياها. ولا يزال من المستطاع اليوم إنقاذهم، إذا مد المجتمع الدولي لنا يد العون في الحصول على المعدات الطبية والأدوية ووسائل التشخيص والعلاج والأدوية لأمراض الأوعية الدموية والسرطان. وبدلا من مواصلة تزويدنا بالأدوية، والحقن الصالحة للاستعمال مرة واحدة فقط، ألا يكون من الأحكم أن تنقل لنا المعدات التكنولوجية اللازمة لصنع هذه الأشياء بصورة دائمة وعلى أساس المنفعة المتبادلة؟ إننا على استعداد للتعاون في هذا السبيل، ويمكننا أن نضمن بنص القانون الحماية اللازمة لرأس المال الأجنبي.

وأود أن أؤكد على ضرورة أن تبقي قرارات الأمم المتحدة، بشأن هذا الموضوع، تشيرنوبيل محطا لاهتمام المجتمع الدولي. وينبغي أن تظل الأمم المتحدة العامل الحفاز والنبراس الذي لا يخبو ضوءه لتشيرنوبيل. ولو طوى النسيان هذه المشكلة وأحيلت الى المستوى الاقليمي الأوروبي - وربما بعد ذلك الى مستوى أوروبا الشرقية وبعد ذلك حتى الى مستوى كمنولث الدول المستقلة - لفقدنا شطرا آخر من إيماننا بالتضامن الإنساني. إننا في وقت تشهد فيه الأمم المتحدة بعثا جديدا لها، ويشهد العالم فيه تداعي آخر الامبراطوريات والنظم الشمولية. ولو أن جزءا فحسب من الأموال الضخمة التي كانت تنفقها البلدان الثرية على الأسلحة للتصدي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ذي النزعة العسكرية صار يستخدم لإزالة آثار كارثة تشيرنوبيل، لكسبنا جميعا ولكانت الديمقراطية في العالم هي أكبر الكاسبين.

وعلى المستوى المفاهيمي، يود وفد أوكرانيا أن يعيد التأكيد على التزامه بالمبادئ الأساسية التي تحكم توفير المساعدة الانسانية من خلال الأمم المتحدة، وفقا لما هو مبين في القرار ١٨٢/٤٦، والتي تتضمن احترام السيادة والسلامة الاقليمية والوحدة الوطنية للبلد أو البلدان التي توفر لها المساعدة، والتزام مبادئ الإنسانية، والحياد، وعدم التحيز. وفي تطبيق هذه المبادئ ينبغي أن يراعى الجانب الإنساني على وجه الخصوص في عمليات صنع السلم وفي عمليات حفظ السلم.

ونحن نشاطر الأمين العام تماما النتيجة التي خلص إليها في تقريره بشأن ضرورة اعتبار المساعدة في حالات الطوارئ وإعادة البناء والتنمية عملية متواصلة، وضرورة ألا تحجب عمليات المساعدة في

حالات الطوارئ الأنظار عن العملية الإنمائية الأطول أمدا، وألا تؤدي الى ظهور أعراض مرض الاتكال على الغير لدى من يتلقونها. والمبادئ التوجيهية الأخرى لتصميم البرامج والاستراتيجيات من أجل هذا التواصل، الواردة في الفقرة ١٣٣ من الوثيقة A/48/536 هي بدورها مبادئ تستحق التأييد.

ونحن نعتقد أن في القاعدة المفاهيمية التي تستند اليها عملياتها توفير المساعدة الإنسانية ستكون محلا للمزيد من التطوير في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية الذي سينعقد في المستقبل القريب.

ومؤخرا تركز اهتمام المجتمع الدولي بصورة متزايدة على ضرورة حماية موظفي الأمم المتحدة خلال اضطلاعهم بالعمليات الإنسانية. ونحن نوافق الوفود الأخرى على رأيها بشأن أهمية كفالة الحماية القانونية لموظفي الأمم المتحدة، ونؤمن بضرورة إعداد واعتماد اتفاقية دولية تحدد مركز العاملين في حفظ السلم التابعين للأمم المتحدة، وتنشئ آلية لحمايتهم في كل مرحلة من مراحل أي عملية من هذا القبيل. ونحن على استعداد لأن نكون ضمن مقدمي مثل هذه الوثيقة.

وأود أن أضيف شيئا آخر. إن الذي يقف أمامكم في هذه الجمعية رجل حارب بكل قواه في برلمان أوكرانيا من أجل وقف عمل محطة الطاقة الذرية في تشيرنوبيل، التي هي وحش جريح، ولهذا تعد خطيرة للغاية. لقد اتخذ قرار الابقاء على تشغيلها بأغلبية صوتين لا أكثر. ولم يحدث ذلك إلا لاقتراب فصل الشتاء البارد وما يقترن به من أزمة صعبة في الطاقة. ولكنني مقتنع بأن البرلمان الجديد الذي سينتخبه في آذار/مارس من العام القادم شعب أوكرانيا المستقلة سيتخذ القرار اللازم إغلاق المحطة نهائيا.

لقد صدق برلمان أوكرانيا أمس، بأغلبية ٢٥٤ صوتا وامتناع تسعة أعضاء عن التصويت، على معاهدة "ستارت الأولى"، وعلى بروتوكول لشبونة الملحق بهذه المعاهدة. وقد اتخذ برلمان أوكرانيا هذه الخطوة التاريخية على الرغم من أن توقعاتنا بتلقي ضمانات يعول عليها لأمن أوكرانيا كانت بلا طائل وبالرغم من أن وعود المساعدة في عملية نزع السلاح النووي لا يمكن أن تعتبر كافية للوفاء باحتياجاتنا، ومن أن مشاكل التعويض عن آلاف الرؤوس الحربية للأسلحة النووية التكتيكية التي سلمت إلى روسيا لتدميرها لم تحسم بعد.

لهذا عهد البرلمان إلى الرئيس باجراء مباحثات حول هذه المسائل، ولن يجري تبادل رسائل التصديق إلا بعد حلها حلا إيجابيا. وطلب البرلمان إلى الرئيس أن يضع إطارا زمنيا لتصفية الأسلحة المقرر تخفيضها بموجب الاتفاق، وأن يكفل رصد تنفيذه. وبعد الوفاء بهذه الشروط، كما جاء في التحفظات، سيجري تبادل رسائل التصديق.

وقد أعلن البرلمان بكل وضوح أن أوكرانيا على استعداد للاسراع في عملية إزالة الأسلحة النووية من أراضيها إذا أخذت في الحسبان مصالحها الأمنية المشروعة. وبدخول اتفاق ستارت حيز التنفيذ، يفتح الطريق أمام البرلمان لاتخاذ قرار بشأن انضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونود أن نشكر الجمعية على فهمها آلامنا ومشاكلنا، وعلى أنها ستصوت بالاجماع لصالح مشروع القرار الذي سيكفل ألا تصمت أجراس تشيرنوبيل في العالم. إنها لا تدق للموتى فحسب، بل تناشد ضمير الأحياء أيضا. ومادمنا نسمع هذه الأجراس، فإننا نظل منتمين إلى البشرية.

السيد كبير (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يسعدني كثيرا أن تتاح لي الفرصة للتكلم عن هذا البند الهام من جدول الأعمال. وأود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام على تقريره المفيد جدا (A/48/536).

إن ضرورة إستجابة المجتمع الدولي استجابة فعالة منسقة تصبح ضرورة مطلقة في ضوء الزيادة المفجعة التي حدثت مؤخرا في الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الانسان والصراعات الأهلية والإثنية. وتعتقد بنغلاديش أن تقديم المساعدة الانسانية الكافية في وقتها يمكن أن يهيئ بيئة ايجابية لتحسين الظروف الأمنية وأن يتيح الفرصة لمعالجة المشاكل الأساسية. والاستجابة المناسبة العاجلة لحالات الطوارئ هي أمر حاسم لمساعدة الضحايا وتخفيف التوتر وتهيئة مناخ مؤات لحل المشاكل السياسية الأساسية.

إن الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى تشكل ضغطا اضافيا على اقتصادات البلدان النامية التي تعاني من المشاكل المزمنة المتمثلة في الفقر والتخلف. ونشعر بقوة أنه يجب على المساعدة الانسانية أن تتناول الأسباب الجذرية لحالات الطوارئ. وإلا، فلن يمكن منع حدوث الطوارئ مرة أخرى ولن تتمكن الدول من الافلات مما ندعوه أعراض مرض الاتكال على الاغاثة. ولهذا كان من الأهمية بمكان كفالة الانتقال من الاغاثة إلى برامج إعادة التأهيل والتنمية المستدامة طويلة الأجل.

ومن المعترف به اعترافا تاما اليوم وجود علاقة متبادلة بين الأنشطة الانسانية والأنشطة المتصلة بصنع السلم وحفظ السلام. وقد أصبح توصيل المساعدة الانسانية جزءا حيويا بالفعل من مساعي الأمم المتحدة لصنع السلم وحفظ السلام. وقد سلط الأضواء على ذلك المتكلمون في مؤتمر عقد مؤخرا عن الصراع والعمل الإنساني في جامعة برينستون وشاركت في تنظيمه مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وأكاديمية السلم الدولية وجامعة برينستون. ويأمل وفد بلدي في أن تعمل إدارة الشؤون الانسانية في تعاون وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية على صياغة الاستجابة الانسانية للأمم المتحدة لحالات الطوارئ المعقدة.

وتعتقد بنغلاديش أن الدبلوماسية الانسانية كما يوضع مفهومها وكما تنفذها إدارة الشؤون الانسانية، تشكل جزءا هاما من الدبلوماسية الوقائية. وفي هذا الصدد، تقدر بنغلاديش تقديرا كبيرا جهود الأمين العام في إرسال السيد يان إلياسون وكيل الأمين العام، بصفته ممثله الخاص، إلى بنغلاديش وميانمار للمساعدة في الاعادة الطوعية للاجئي ميانمار إلى وطنهم من بنغلاديش.

إن الزيادة التي حدثت مؤخرا في عدد الكوارث الطبيعية والأضرار الناجمة على اقتصادات البلدان المعنية تحتاج إلى الاهتمام العاجل من المجتمع الدولي. وسرعة تأثر البلدان النامية بالكوارث الطبيعية وتكرار حدوثها في تلك البلدان يسببان قلقا شديدا. وعلى إدارة الشؤون الانسانية مسؤولية خاصة في هذا الصدد. فالبلدان النامية تعاني معاناة أكبر، وتصاب اقتصاداتها بأضرار أعظم، نظرا لضعف هياكلها الأساسية وقلة مقدرتها على الاستجابة السريعة الفعالة في حالات الكوارث. لهذا فإن التضامن الدولي أساسي في تقليل آثار الكوارث الطبيعية في البلدان النامية.

وأوافق تماما على وجهة نظر الأمين العام، التي أعرب عنها في تقريره، وهي أنه في كثير من الحالات تؤدي الضغوط السكانية والفقر إلى دفع السكان إلى الاقامة في مناطق معرضة أصلا للمخاطر الطبيعية والمخاطر التي من صنع الانسان. ولهذا يجب معالجة المشاكل الأعم المتمثلة في الفقر والتلوث وعدد السكان وغيرها بغية منع آثار هذه الكوارث والحد منها. وأتفق تماما أيضا مع الأمين العام على أنه:

> "ينبغي جعل تدابير التخفيف جزءا لا يتجزأ من برامج التنمية وجزءا أساسيا من المتواصل الممتدة من الإغاثة إلى إعادة التأهيل. ولا بد في الوقت نفسه أن تقدم الموارد الضرورية إلى البلدان المعروضة للكوارث بغية تعزيز قدراتها على التخفيف من أثر الكوارث". (A/48/536، الفقرة ٢٠)

إن الحصول على المعلومات وتعميمها، وأنظمة الأمم المتحدة للانذار المبكر بالكوارث الطبيعية يجب تعزيزها تعزيزا اضافيا. وينبغي الانتباه إلى أن وطأة الكوارث الطبيعية تكون على أشدها خلال اليومين الأولين أو الأيام الثلاثة الأولى، وإن أي تأخير في الوصول إلى المتأثرين قد يتسبب في وفاة آلاف الأشخاص. لذلك، فإن القيام على وجه الاستعجال بايفاد فريق الأمم المتحدة الاحتياطي للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث وبتوفير الموارد اللازمة أمر له أهمية حاسمة.

ويود وفد بلدي أن يثني على مكتب جنيف التابع لادارة الشؤون الانسانية على عمله في ميدان المساعدة الغوثية في حالات الكوارث الطبيعية. والأمم المتحدة بوسعها أن تساعد البلدان التي هي عرضة للكوارث في تطوير برامج للتخفيف من حدة الكوارث وأنظمة للإنذار المبكر. وتوجد حاجة إلى تعزيز القدرة المحلية للدول الأعضاء على مواجهة الكوارث الطبيعية على نحو فعال. إن برنامج التدريب على ادارة الكوارث المشتركة بين إدارة الشؤون الانسانية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي يعد خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

كذلك فاننا نرحب بالمبادرات التي اتخذتها الادارة لتحسين التأهب للكوارث عن طريق إنشاء

السجل المركزي للقدرات على ادارة الكوارث. ويسر بنغلاديش أن تتشاطر خبرتها في التصدي للكوارث الطبيعية مع البلدان المعرضة للكوارث أو وكالات الأمم المتحدة.

إن بنغلاديش تشعر بأن تسمية الأمم المتحدة للتسعينات بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية هي مبادرة حسنة التوقيت وجديرة بالثناء لتعزيز الوعي بأهمية الحد من الكوارث. وإننا نرى أنه ينبغي بذل جهود متواصلة لدعم عملية تقوية قدرات البلدان المعرضة ولتشجيع نقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات. كذلك ينبغي تعزيز البحوث في هذا المجال وتدريب العاملين من البلدان النامية بغرض إنجاح العقد الدولي.

إن أمن موظفي الإغاثة الانسانية ينبغي أن يحظى بالاهتمام الكافي منا. فمهمة موظفي الإغاثة الانسانية في أنحاء عديدة من العالم أصبحت في الأشهر الأخيرة مهمة متزايدة الصعوبة. وبعض العاملين قد لاقوا حتفهم أثناء أدائهم للمهام الموكولة إليهم. ولا بد من اتخاذ تدابير مناسبة لكفالة سلامة وأمن الموظفين العاملين في عمليات الإغاثة الانسانية في جميع أنحاء العالم. وبنغلاديش تؤيد أي جهد يبذل في هذا الاتجاه.

وبنغلاديش ترى أن فعالية تنسيق المساعدات الغوثية الطارئة للأمم المتحدة يمكن أن تزداد إن هي تواءمت مع جهود الإغاثة الوطنية بأخذها في الحسبان الاحتياجات والأولويات الوطنية. ويمكن كفالة هذا الأمر عن طريق الادماج الصحيح لعمليات الأمم المتحدة للإغاثة مع عمليات الاغاثة التي تقوم بها السلطات الوطنية. وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار التام الخبرات والقدرات الوطنية المتوفرة عند التصدي لحالات الطوارئ ذات الطابع المتميز والمتكرر. وينبغي أن تعمل الوكالات الميدانية للأمم المتحدة في تعاون وثيق مع الوكالات الوطنية.

ويسرنا أن نعلم أن الصندوق الدائري المركزي للطوارئ استخدم منذ إنشائه في عدد من حالات الطوارئ وإنه حقق نتائج إيجابية جدا. وحيث أن الطلبات على الصندوق تتزايد نتيجة لانتشار الأزمات، وحيث أن هناك قدرا من التأخير في تجديد تغذيته بالموارد، فاننا نشعر بأن هناك حاجة إلى إعادة النظر في حجمه. فمن الواجب اتخاذ خطوات لكفالة القيام بعمل عاجل لمد يد العون للمحتاجين إلى المساعدة الفورية. وترى بنغلاديش أن محاولات توسيع نطاق الصندوق ينغبي أن تكون مسايرة للسعي إلى زيادة حجمه.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن الأمم المتحدة، في توفيرها للمساعدات الانسانية، ينبغي أن تسترشد بمبادئ الانسانية والحياد وعدم التحيز. ونعتقد أن الأمم المتحدة هي أنسب جهة للاضطلاع بالدور المركزي في توفير وتنسيق المساعدات الانسانية التي تقدم إلى المناطق المتأثرة في العالم. وبنغلاديش ستقدم كل الدعم والتعاون للأمم المتحدة في جهودنا الرامية إلى تعزيز تنسيق المساعدات الانسانية الطارئة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
عملا بقرار الجمعية العامة ١٦/٤٥ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن لمراقب لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد ساندوز (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
يسر لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تتاح لها الفرصة اليوم كي تشارك الجمعية العامة بعضا من أفكارها عن موضوع تنسيق المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ وذلك حرصا على زيادة تفهم الدور الذي تضطلع به اللجنة حاليا.

وفيما يتعلق بالصراعات المسلحة، تتصف البيئة الدولية في الوقت الحاضر بعدد متزايد من الصراعات الوطنية والاثنية والدينية، التي تحدث في كثير من الأحيان في إطار من الحرمان الكبير. والهياكل القائمة تتدهور بل تتداعى في بعض الحالات مما يجعل التعرف على التسلسل الصحيح لأصحاب الأمر والنهي، وكذلك عقد الاتفاقات مع أطراف تكون قادرة على فرضها على المتحاربين الذين يفترض أنها مسؤولة عنهم، من الأمور البالغة الصعوبة. ونتيجة لذلك، فإن الأنشطة المتصلة بحالات الطوارئ الانسانية تزداد تعقيدا وخطورة.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات وجسامة المهام، إزداد لحسن الحظ عدد الوكالات الانسانية، وزادت الأمم المتحدة إلى حد كبير عملها في مجال المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ.

إن مقدار الاحتياجات والمشاكل اللوجستية والأمنية الهائلة التي تواكب تلبيتها تجعل من الضروري، بأكثر من أي وقت مضى، أن نحرص على تجميع جهودنا على العمل معا وبأكثر ما يستطاع من التآزر. وهذا لا يتطلب قيام تعاون وثيق بين الوكالات الانسانية فحسب، بل أيضا إجراء مزيد من المشاورات بين هذه الوكالات والمسؤولين عن حفظ السلم أو استعادته. فالتفاعل بين الأنشطة السياسية والعسكرية للأمم المتحدة من جهة، وأنشطتها الانسانية من جهة أخرى، يفضي إلى البلبلة في بعض الأحيان. وهذا الأمر ينبغي أن يدرس بعناية.

إن السعي إلى توضيح الأدوار وتحسين التفاهم المتبادل من خلال التشاور المتواصل من شأنه أن يتيح زيادة فعالية الأنشطة الانسانية في حالات الطوارئ، سواء من حيث النوعية أو الكمية. والحقيقة أن الغاية ليست تجنب الإزدواجية في بذل الجهود فحسب، بل أيضا تمكين كل وكالة معنية من الاضطلاع بولايتها بالذات على أحسن ما يرام. وفي هذا الصدد، فإن آليات التشاور الراهنة آليات مفيدة ولعل من المستطاع المضي شوطا أبعد في تحسينها.

وأود أن أشير بايجاز إلى هذه الآليات بغية توضيح موقف لجنة الصليب الأحمر الدولية.

وتعتزم لجنة الصليب الأحمر الدولية، دون أن تغيب عن بالها ذاتيتها - وما نقصده بذلك ليس شخصية اللجنة المنفردة بل دورها المتمم البناء -، تعتزم اللجنة مواصلة بل تقوية تعاونها الجاري بالفعل على نطاق واسع مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ومع ذلك، ينبغي أن تظل إجراءات التشاور مرنة كي لا تعوق اتخاذ القرارات بصورة عاجلة في مواجهة حالات الطوارئ.

وفي الميدان تعتقد اللجنة أن الحوار المتواصل بين مندوبيها وبعثات الأمم المتحدة للتقييم يجب أن يوضع على أساس منتظم، بهدف تعزيز التشاور وايجاد انفتاح أكبر في نهجنا التشغيلية.

وينبغي أيضا أن نشير إلى أن التعاون بين اللجنة والأمم المتحدة قائم، الآن بصورة آلية تقريبا لدى إعداد النداءات الموحدة التي تصدرها إدارة الشؤون الانسانية.

ولتعزيز هذا النهج المتضافر، يتعين علينا انتهاج وتنمية الحوار والتعاون في شتى المجالات الهامة التي بدأنا ننظر فيها بشكل مشترك. وهذا الرأي تشاطرنا فيه الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر وللهلال الأحمر واتحادها الدولي.

أنتقل الآن إلى المبادئ الأساسية لهذا التعاون، مبتدئا بالاشارة إلى إعداد مدونة للسلوك للمنظمات التي تشترك في عمليات الاغاثة من الكوارث، تلك المدونة التي صاغها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر، والهلال الأحمر، بالاشتراك مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وبالتشاور مع منظمات غير حكومية مختلفة. وقد اعتمد هذه المدونة مؤخرا مجلس المندوبين التابع للحركة في اجتماع عقد في برمنغهام. ويرجى أن تساعد المبادئ الأخلاقية والتشغيلية للمدونة على تدعيم أسس العمل المشترك من جانب جميع الهيئات الانسانية وبالتالي الحفاظ على الحيدة والنزاهة الضروريتين لمصداقية العمل الانساني.

وفيما يلي أود أن أتناول الجهود التي تبذلها على الصعيد العالمي الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لاتقاء الكوارث والتأهب لعواقبها. إن هذه الجهود هي بالطبع جزء من التنسيق العالمي الذي يقوم به المجتمع الدولي.

لقد ركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي اهتمامه هذا العام على مشكلة كفالة التحول السلس أو "التواصل" من مرحلة الطوارئ في برامج المساعدة إلى مرحلة التعمير. ولجنة الصليب الأحمر الدولية، حرصا منها على عدم خلق حالة اتكال على الغير تمتد إلى ما بعد مرحلة الطوارئ، تأخذ بنهج تشغيلي شامل في مساعدة وحماية السكان المدنيين. وهذا النهج يوفر طائفة واسعة من الخدمات المتخصصة الرامية إلى تخفيف جميع الأشكال المختلفة لمعاناة هؤلاء الناس، وتتضمن هذه الخدمات اقتفاء أثر الأشخاص المفقودين، وترتيب عمليات تبادل رسائل العائلات، والمساعدة الطبية ومشاريع التصحاح وإدارة حلقات عمل عن الأطراف الصناعية، وتوزيع البذور وبرامج تطعيم الماشية. ولذا فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية تشترك باهتمام كبير في مختلف الأفرقة العاملة التي تعالج هذه القضية الأساسية، سواء ضمن إدارة الشؤون الانسانية أو في إطار برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

كما نود أن نمتدح الجهود المبذولة حاليا للتصدي على أساس عالمي لمشكلة الألغام الأرضية

وما تسببه من آلام إنسانية فظيعة جدا. ونأمل أن تسفر عن استراتيجية أقل ميلا إلى التجزئة والعزل، استراتيجية تتناول تقييد استعمال هذه الآلة أو حظرها وكذلك ميادين نزع السلاح، وإزالة الألغام، وجراحة الحرب، وإعادة التأهيل البدني والنفساني والاجتماعي. إن لجنة الصليب الأحمر الدولية مهتمة اهتماما مباشرا بهذه المسألة. وجراحوها يعالجون يوميا الجروح الفظيعة التي يصاب بها الأطفال، وأطباء جراحة العظام والمفاصل التابعون لها يوفرون الأطراف الصناعية وعمليات إعادة التعليم للمتلقين لهذه الأطراف، ويقوم ممثلوها بتطييب خواطر أسر الضحايا ومساعدتهم. ولهذا الغرض قامت لجنة الصليب الأحمر الدولية في وقت سابق من هذا العام بتنظيم ندوة متعددة التخصصات للخبراء في مونترو بسويسرا، وهي تعتزم متابعة المشاورات بشأن هذه المسألة طوال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. ويتعين علينا أن نواصل تعبئة المجتمع الدولي.

نود أيضا أن نشير إلى الأهمية الحيوية للحوار والتوزيع الواضح للمهام من أجل التصدي على نحو أكثر فعالية لمحنة الأشخاص المشردين الذين يبلغ إجمالي عددهم في العالم زهاء خمسة وعشرين مليونا. ولابد من احترام حقوقهم في حالات الصراع المسلح. إن لهؤلاء، شأنهم شأن السكان المدنيين بصفة عامة، حقا في التمتع بالحماية. وفي حالات أخرى، ينبغي توضيح المركز القانوني. ولكن من الأهمية القصوى في جميع الحالات تعزيز التعاون والتنسيق وقبل كل شيء العمل الانساني نفسه.

وأخيرا فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية تتابع عن كثب الدراسة التي تجري حاليا بشأن أمن أفراد الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملين في الميدان، الذين يتوقف عليهم في كثير من الأحيان تقديم المساعدة الانسانية. إن استخدام وحدات عسكرية مرافقة ينبغي أن يظل تدبيرا استثنائيا ولا يصح اعتباره حلا دائما. لذلك لابد من الاحترام العالمي للعلامات المميزة المراد بها حماية عمليات الطوارئ الإنسانية، وبصفة خاصة علامات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. ولهذا، ينبغي أن تعطي المساعي الإنسانية عن نفسها صورة واضحة تنطق باستقلالها وعدم تحيزها في سلوكها تجاه جميع الضحايا وحيادها تجاه جميع المقاتلين.

ولكن ماذا يمكن عمله عندما تفشل جميع الوسائل المتاحة للدبلوماسية الانسانية؟ إن الأزمات الكبيرة التي وقعت في السنوات الأخيرة أظهرت أن رفض جميع المبادئ الانسانية يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. لذلك يتعين على الدول أن تعمل بمقتضى الفصل السابق من ميثاق الأمم المتحدة. وعلى هذا الأساس، فإن لجنة الصليب الدولية ينبغي أن تتوخى اليقظة إزاء الآثار المحتمل أن تترتب على العمل الانساني عن التدابير السياسية التي تتراوح بين عمليات حفظ السلم وعمليات استعادة السلم، الأمر الذي يفرض علينا قيودا أكبر بكثير.

إن لجنة الصليب الأحمر الدولية تفهم تماما دوافع النهج الذي يسعى إلى الجمع بين جميع الجهود للنهوض بالسلم. بيد أنها مقتنعة بأنه ينبغي أن يظل هناك محل خاص لما يفرضه المنطق الانساني، حيث أن الضحايا ينبغي مساعدتهم دون إبطاء وبغض النظر عن الاعتبارات السياسية. إن المعاناة لا يصح أن تنتظر. إن

الاغاثة في حالات الطوارئ لها منطقها الخاص بها، وهو منطق مستقل تماما عن جميع العوامل الأخرى وهو مكرس في قواعد القانون الانساني الدولي المعترف بها عالميا.

كذلك من الأهمية بمكان التمييز بين المسؤوليات السياسية للدول، والمسؤوليات الملازمة للأنشطة الإنسانية التي تقوم بها وكالات محايدة وغير متحيزة. والواقع أن الأمر ينطوي على مهمتين منفصلتين تماما هنا: إحداها هي مهمة الشرطة والقضاء، إنطلاقا من واجب إقرار العدالة وكفالة احترام القانون ومعاقبة الخارجين عليه؛ والأخرى تتمثل في مهمة مقدم المعونة، الذي ينصب اهتمامه الوحيد على حماية ومساعدة جميع الضحايا باسم الانسانية.

إن لجنة الصليب الأحمر الدولية لها ميزة باعتبارها جهة ذات شخصية معروفة بسبب ولايتها المقيدة، وقدرتها على العمل بوصفها وسيطا محايدا، وخبرتها الطويلة في العمل الميداني في مناطق الصراعات المسلحة، حيث تحرص دائما على بذل قصارى جهدها لإظهار استقلالها وحيادها التامين. ونحن مقتنعون بأن طبيعتها الفريدة في نوعها تمكنها من أن تكون مكملة على نحو مفيد لسائر الجهود التي تبذل في إطار نهج فعال ومتضافر.

إن إيجاد محل للعمل الانساني لا يعني العزلة، حيث أن تشجيع الدول على إظهار المزيد من الاحترام للقانون الانساني الدولي أمر ضروري بجلاء لتنفيذ الأنشطة الإنسانية.

وفي هذا الصدد، لا يسعنا أن نختتم هذه الكلمة دون الاشارة إلى المؤتمر الدولي لحماية ضحايا الحرب، الذي عقد في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في جنيف تحت رعاية الحكومة السويسرية. والاعلان الختامي للمؤتمر، الذي اعتمد بتوافق الآراء يشكل، في رأينا، نقطة انطلاق لالتزام الدول مجددا باحترام، وبضمان احترام، القانون الإنساني الدولي. وفي هذا المجال، فإن هذه العبارات ينبغي أن تترجم إلى أعمال ملموسة لمنع المعاناة وحماية الضحايا. إن تنسيق العمل الانساني ليس مجرد مسألة هيكل. إنه أساسا حالة ذهنية ينبغي أن تتجلى في إرادة التصرف بهدف وحيد، هو مساعدة جميع المحتاجين للمساعدة باقصى قدر ممكن من الفعالية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.